الانتوساي

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أبريل / نيسان 2016

ربيع 2016

المجلد 43 (رقم: 2)

هيئة التحرير:

جوزيف موسر، رئيس محكمة الرقابة، النمسا.
مايكل فيرغسون، المدقق العام، كندا.
عبد اللطيف الخراط، رئيس دائرة الحسابات، تونس.
جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية.
مانويل جالينديو باليستيروس، المراقب العام لفنزويلا.

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

جيمس – كرستيان بلوكوود (الولايات المتحدة ا لأمريكية).

رئيس التحرير:

بيل كيللير (الولايات المتحدة ا لأمريكية) .

مساعد رئيس التحرير:

(شاغر).

الإدارة:

كرستين كونسيرفي (الولايات المتحدة الأمريكية) .
بيتر كنوبيس (الولايات المتحدة ا لأمريكية).
ناثانيال اوبراين (الولايات المتحدة ا لأمريكية).
جانيس سميث (الولايات المتحدة ا لأمريكية).

المحررون المساعدون:

مكتب المدقق العام (كندا).
سكرتارية منظمة الأفروساي.
سكرتارية منظمة الأرابوساي.
سكرتارية منظمة الأسوساي.
سكرتارية منظمة الكاروساي.
سكرتارية منظمة اليوروساي.
سكرتارية منظمة الأولاسيف.
سكرتارية منظمة الباساي.
الأمانة العامة لمنظمة الأنتوساي.
مكتب المدقق العام، تونس.
مكتب المدقق العام، فنزويلا.
مكتب المساءلة الحكومية، الولايات المتحدة الامريكية.

المجلة الدولية
للرقابة المالية الحكومية

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية 2016

صدر هذا العدد من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية بالنيابة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الأنتوساي).
وذلك على أساس سنوي (يناير، ابريل، يوليو وأكتوبر).
باللغات العربية والانجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية. وقد تم تخصيص هذه المجلة التي تمثل الجهاز الرسمي للأنتوساي لتحسين مستوى إجراءات الرقابة الحكومية والأساليب الفنية المعتمدة لديها.
إن ا لآراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعني بالضرورة وجهات نظر المنظمة أوسياستها.
للاشتراك في المقالات والتقارير الخاصة ومفردات الاخبار يسر طاقم التحرير دعوتكم إلى إرسال مساهماتكم إلى مكاتب التحرير في مكتب المساءلة الحكومية على العنوان التالي:

US Government Accountability Office
.Room 7814 nw 441 G Street N.W
Washington D.C. 20548 , USA
Phone : 202 512 4707
Fax : 202 512 4021
e-mail : intosaijournal@ago.gov

نظراً للدور الذي تقوم به المجلة كوسيلة تعليمية فإن المقالات التي تحتمل قبولها أكثر من غيرها للنشر على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي أتت من ضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية، او التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة.
توزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الأنتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة من موقع الأنتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت أو موقع المجلة:
www.intosai.org.
intosaijournal@gao.gov.
وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي يصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وتدرج في سجلات الإدارة وتنشر ملخصات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية:
Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilm International, Ann Arbor. Michigan, U.S.A.

المحتـــويات

الافتتاحية: نحن الشعب 3

ملخص الأخبار 5

مقالات العدد :

– البحث عن وسائل لزيادة مسؤولية الموظفين المدنيين وموظفي القطاع العام لمواجهة الهدر في الأصول العامة 16

– تدريب مدققي الدولة..... 18

– التدقيق على عمليات توفير الطاقة في الإدارة العامة في سلوفاكيا 22

– ماذا يحدث في الأنتوساي 24

– مستجدات مبادرة الأنتوساي للتنمية 34

– مستجدات تعاون مانحي الأنتوساي 38

– جدول أعمال الأنتوساي 40

http://www.intosaijornal.org

نحن.. الشعب!

إعداد: أرنو فيزر- رئيس محكمة التدقيق الهولندية

الثورات

في 12 مارس 1848، استيقظ ملك هولندا وليام الثاني في منتصف الليل يسبح بعرقه، وقلبه يخفق بشدة ومعدته تتلوى ألما على الرغم من تناوله الطعام في ذلك المساء. كان عقله مضطرب بسبب الثورات التي تجتاح أوروبا وجزء من أمريكا اللاتينية، حيث بدأت الثورات في باريس ضد ملك فرنسا وحكومته وفي العديد من المدن الألمانية والدنمارك، والتي أدت لاحقا إلى إصلاح للنظم الأوربية القديمة. ولقد انضم الناس في جميع أنحاء أوربا إلى الحركات المعنية بالطبقات الوسطى والعمال والمصلحين للتعبير عن عدم رضاهم عن القيادة داخل بلدانهم. فقد طالبوا بالمزيد من المشاركة في الحكومة ومزيد من الديموقراطية.

وارتفعت أصوات مشابهة داخل مملكة هولندا خلال الأربعة سنوات الماضية. وقد رفض الملك وليام حتى ذلك الحين وبحدة أي إصلاحات. ولكن في الأيام الأخيرة، أصبحت المطالبات بالإصلاح داخل المملكة ليس فقط من قبل أعضاء البرلمان، ولكن أيضا من قبل عدد كبير من الناس يجوبون شوارع أمستردام ومدينة الهاجو. كانت الثورات الذين جالوا بالقرب من فراش الملك ومستعدة للإنطلاق. وخوفا من فقدان منصبه، قرر الملك ويليام الاستجابة للمطالب. وأوضح لاحقا بأنه قد «تغير من كونه من المحافظين إلى الليبراليين في ظرف ليلة واحدة». وفي ذلك الصباح، قام بتعيين لجنة لمراجعة الدستور الهولندي. ومهد هذا الدستور الجديد الطريق للديموقراطية البرلمانية. كما أنه قدم الحرية في التعليم وحرر الاتحادات والصحافة. وأيضا أكد الدستور الجديد على الانتخابات المباشرة على جميع المستويات الحكومية، ووجود ميزانية سنوية يضعها البرلمان، وعلى المسائلة الحكومية.

كما نتج عنه خسارة الملك وليام لسلطته التنفيذية الشخصية. وأدت الطريقة الواقعية التي اتخذها الملك للتحول الآمن للسلطة في نظام حكومة هولندا. لقد اشتعلت ثورات 1848 و1849 بواسطة عمليات المطالبة بالتمثيل الأفضل في النظام البرلماني وذلك من قبل قاعدة تنامت بشكل سريع وهي من المواطنين المتعلمين. وتم تأسيس مطالبهم بالمشاركة والتأثير على عملية إتخاذ القرار على القيم التقليدية للمشاركة والتمثيل العادل والشفافية والمسائلة.

العصر الحديث

لقد وجدت أجهزتنا الرقابية العليا مبررها للوجود في المبادئ الديموقراطية للقرن التاسع عشر. فنحن نضمن المسائلة ونزيد من الشفافية ونساهم بشكل مستمر في تنمية الإدارة العامة في دولنا. على الرغم من ذلك، نحن نواجه عوائقنا الخاصة من حين لآخر. وحتى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، كان هناك ما يشبه الإحتكار للمعلومات من قبل الحكومات وأجهزة الرقابة العليا والتي تتعلق بالأمور العامة. وحدث تحول نموذجي مع تقديم التخزين الرقمي الشامل واستخدامه الكبير في نهاية القرن العشرين. لم يعد تحليل المعلومات ومشاركتها عملية مفردة فمن خلال التكنولوجيا الرقمية والبيانات يتوافر المزيد من المعلومات في الوقت الحالي عن الزمن الماضي. علاوة على ذلك، يمكن الوصول للمعلومات والبيانات على مدار 24 ساعة ولمدة 7 أيام بالأسبوع. حيث أنها لم تعد مقتصرة على الحفظ المادي. كما أن المعلومات أصبحت قابلة لإعادة الاستخدام بشكل مستمر للوصول إلى مختلف التفسيرات والأغراض.

في بداية القرن الواحد والعشرون، شهدنا حركات عالمية تطالب من جديد بالمزيد من المشاركة والمزيد من الشفافية والمسائلة. وأحد امثلة هذه الحركات هي المشاركة

ملخص الأخبار

الحكومية المفتوحة. فهذه المنظمات لشبكات عمل أصحاب المصلحة المختلفين تناضل من أجل أن تصبح الحكومات أكثر شفافية دوما وأكثر مسائلة وأكثر استجابة لمطالب مواطنيهم. فالهدف المنشود هو تحسين جودة الحوكمة وجودة الخدمات التي يتلقاها المواطنين. وذلك لا يختلف عن الجدال الدائر المقدم من قبل الحركات الثورية للقرن التاسع عشر.

الآليات وإعداد الفكر

بصفتنا أجهزة رقابة عليا، نواجه تحديات القرن الحادي والعشرون مستخدمين آليات القرن العشرين في جهات القرن التاسع عشر. لذلك، نحن لدينا مهمة هامة في المحافظة على اتصالنا بعامة الشعب. في رأيي، يمكن تحقيق ذلك عن طريق احتضان آليات مطورة جديدة وبناء وتبني عقلية شاملة. ومؤخرا، رأيت مثالين لما يمكننا عمله لمواجهة هذه التحديات. الأول قدمته السيدة تيتي يلي ڤيكاري، المنتخبة الجديدة لمنصب مدقق عام فنلندة أثناء زيارة مشتركة لجهاز الرقابة الأعلى التركي. وقد ناقشت مسألة حاجة أجهزة الرقابة العليا للاستثمار في تقنية جديدة وفي كيفية استخدام هذه التقنية. وتتوافر بالفعل أدوات جمع البيانات، ونظام تحليل البيانات الذكي، وعمليات تحليل النص. والآن بما أنه تمت تنمية هذه الأدوات للاستخدام الأوسع، نحن نحتاج للاستثمار في الحصول على أجهزة وبرامج حاسب آلي جديدة وموارد بشرية. ذلك سيمنحنا الفرصة لاستخدام كل من البيانات المنظمة والغير منظمة من مصادر داخلية وخارجية. والآن يمكن للبيانات أن تساعد في تحديد مواضيع غير منظورة وتحسين الأداء العام للإدارة العامة.

تعتبر أجهزة الرقابة العليا الآن جاهزة لاستخدام هذه التقنيات ويمكننا دمج البيانات المتاحة للجميع والبيانات المقيدة وذلك من مصادر مختلفة لتقديم رؤى جديدة في العمليات المحتملة لتحسين الكفاءة وخلق سياسات عامة أكثر كفاءة. وبدمج هذه السياسات مع نتائج الأحداث نتوصل للنظرة المستقبلية لما هو متوقع. فبدلا من الاستفسار ببساطة عما حدث، يمكن لأجهزة الرقابة العليا التي توظف محللين بيانات أن تتطلع للأمام وتكسب رؤى وبصيرة فيما يمكن ان يحدث في المستقبل. كما يمكن لأجهزة الرقابة العليا أن تمضي قدما نحو اشكال مختلفة من عمليات التدقيق التنبؤية عن طريق استخدام بياناتهم التدقيقية مصحوبة بأدوات تحليلية لبناء نماذج والقيام بالسيناريوهات التي تهدف لمزيد من التحسين في المسائلة. ويتوفر بالفعل العديد من هذه الأدوات في التسويق المباشر. وفي المستقبل القريب، قد تصبح أنظمة الحاسب الآلي ذاتية التعليم قادرة على مساعدتنا في عملنا التدقيقي حيث ستصبح أكثر ذكاء مما كانت عليه من قبل وقادرة على الدمج المستقل للمعلومات من مصادر مختلفة.

والمثال الثاني يتعلق بوضعنا في المجتمع ومستوحى من جهاز الرقابة الأعلى البرازيلي. إن استخدام البيانات الضخمة المخزنة والأدوات التقنية مثل عمليات تحليل البيانات يوضح بأننا لم نعد مضطرين للعمل منفردين. في الواقع، لا يجب علينا العمل منفردين بعد الآن. يجب أن يحظى كل من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم بالفرصة لاستخدام البيانات من الإدارة العامة بحيث يستطيعون تقديم رؤيتهم الخاصة وبذلك يساهمون في صنع القصة التي نقدمها كأجهزة رقابة عليا. لذلك، نحن مع المجتمع قادرين على تقديم صورة أوضح لما يحدث. وذلك يعني بأنه يجب على الحكومات وأكبر عدد ممكن من الأطراف العزم على مشاركة بياناتهم بشكل مفتوح، وأن تكون هذه البيانات كاملة ومن مصدر رئيسي وقابلة للاستخدام والدخول عليها وقابلة للقراءة آليا وغير تمييزية تعتمد على معيار ولديها الترخيص باستخدامها. يشجع الجهاز البرازيلي على أن تمكن إدارته العامة جمهور العامة من الدخول على هذه البيانات، وذلك عن طريق إقناعهم بأن المجتمع يتطلب المزيد من الشفافية في الإدارة العامة وبالتالي يمكن للمجتمع أن يساهم مباشرة بخدمات مبتكرة لتطوير الإدارة العامة. فعلى أقل تقدير، يساهم فتح البيانات من قبل الإدارة العامة لتقديم الفرصة للشعب لخلق أعمال تجارية جديدة وأن ينمي التطور الاقتصادي. وفي هذا الجال، قام الجهاز البرازيلي بتبني فكر الحكومة المفتوحة.

دعوة لحمل السلاح

في نوفمبر 2015 نظمت محكمة التدقيق الهولندية مؤتمر البيانات المفتوحة لليوروساي. وقد شارك 29 جهازا رقابيا وكانوا عازمين على طموحاتهم: 92% منهم أرادوا إتاحة البيانات الخاصة بالجهاز الرقابي، و43% منهم يرغبون بتدقيق حالة البيانات المتاحة في بلدانهم خلال هذه السنة، و81% توقعوا استخدام البيانات المتاحة في المستقبل. لقد بدأت الحركة ونحن الآن بحاجة للقوة الدافعة، فبصفتنا أجهزة رقابة عليا، نعتبر وسطاء معلومات وطبيعة هذه المعلومات التي نتعامل بها تتغير فنحن نحتاج لأن نكون على قمة التغيير عن طريق تبني تقنيات جديدة والتكيف مع الفكر الخاص بنا. وبعكس القرن التاسع عشر، فإن جمهور القرن الواحد والعشرون أصبح يطالب الآن نظرا لعمليات النمو التكنولوجي بالمشاركة المباشرة. ولكن هذه المطالب لا زالت مؤسسة على نفس القيم التقليدية من المشاركة، والتمثيل العادل والشفافية والمسائلة. فنحن في وسط ثورة المعلومات ونحتاج للاستفاقة سريعا ومواجهة مطالب الدخول على المعلومات والتعاون مع المجتمع. وذلك لأنه في النهاية ليس فقط الشعب هو الذي يرغب في التوصل للمزيد من الشفافية والمسائلة، بل أن أجهزة الرقابة العليا والشعب معا يرغبون بالمثل، فلنعمل من أجل ذلك.

أخبـــار
أجهزة الرقابة العليا حول العالم

أخبار جهاز الرقابة الأعلى الألباني

طريقة فعالة للوصول لعامة الناس

لكل من يطرح هذا السؤال «لماذا يجب على المدققين المهنيين السعي للتواصل مع المواطنين من خلال الصحافة اليومية»؟ وردنا نحن جهاز الرقابة الأعلى الألباني أننا نعتبر ذلك مهمتنا الدستورية وواجبنا لإعلام المواطنين عن اقتصاد وفعالية وكفاءة ادارة أموال الدولة. فنحن لا نستطيع الوصول للحد الأقصى من كفاءة المعلومات إلا من خلال تقديم التقارير الدورية للبرلمان ومن خلال إصدار تصريحات صحفية في أي وقت نعتبره ضروريا. تعتبر مادة الجزء 16 من اعلان ليما والتي تشير إلى اعداد أجهزة الرقابة العليا للتقارير للبرلمان ولعامة الناس والمعيار ISSAI 12 «المتعلق بقيم وفوائد أجهزة الرقابة العليا: كيفية إحداث تغيير في حياة المواطنين»، والمبدأ 4: «إعداد التقارير حول نتائج التدقيق ومن ثم تمكين العامة من الاحتفاظ بقابلية المسائلة للجهات الحكومية والقطاع العام»، محاولة تدفعنا جميعا للبحث عن طرق أخرى للتواصل مع الجمهور العريض من العامة.

لذلك، وبالإضافة لإعداد التقارير للبرلمان وللجنة الميزانية والاجتماع بأعضاء المجلس، علاوة على التصريحات الصحفية حول نتائج عملياتنا التدقيقية مع الإصدارات الخاصة بأدائنا، فقد إخترنا طريقة سهلة ومباشرة، وهي التواصل مع المواطنين من خلال الصحافة الألبانية اليومية.

في الأشهر الأولى من عام 2013 بدأنا بصورة بطيئة، فتم طلب القيام بملخص من قبل رئيس جهاز الرقابة الأعلى الألباني (ALSAI) من بعض أمهر المدققين والمدراء (في كتابة التقارير) للكتابة للعامة حول ما يحدث وأن يكون ذلك من خلال النشر في المقالات الافتتاحية في أي من الصحف الألبانية اليومية. ومع مرور الوقت انضم المدققين ذوي الخبرة بالإضافة للمدققين المبتدئين لفريق «قائمة المحررين» في الجهاز الألباني. ووجدوا أن لديهم الكثير للإبلاغ عنه للرأي العام وللمواطنين، وكتبوا عن نتائج عمليات التدقيق التي قاموا بها مؤخرا ونقاشاتهم وآراؤهم لتطوير الوضع في جهات الدولة المختلفة وبخاصة تلك التي تقدم الخدمات العامة.

ويدرك كل من مدققي الجهاز الألباني وموظفيه بوضوح التحدي في توصيل الرسائل للعامة عن طريق الكتابة في الصحف اليومية بغرض تحسين الحوكمة العامة من خلال استخدام الضغط الإيجابي من قبل المواطنين عن طريق الكتابة ووسائل التواصل الاجتماعي.

ونحن في الجهاز الرقابي الأعلى الألباني نعتقد بأن من واجب كل رئيس جهة حكومية مهما كانت درجته عليه تعزيز وتشجيع موظفيه الموهوبين أو ذوي الجرأة في الوصول للعامة وإبداء رأيهم حول كيفية تنمية العمل في جهاتهم التي يعملون بها أو في توفير الخدمات العامة بشكل عام. وحتى الآن، يشعر الموظف العام كما لو أن عجلة العربة غارقة في الطين وعاجزة عن الحركة، لذا يجب علينا التحرك لوضع كل جهة حكومية على مسار التحديث وتفعيل مكافحة الفساد من خلال المزيد من الشفافية. ونتشارك الرأي بأن أفضل طريقة للشفافية هي الوصول للعامة.

خلال الثلاثة سنوات الماضية 2013–2015، نشر مدققين الجهاز الرقابي الأعلى الألباني 375 مقالة افتتاحية ومقابلات ومقالات وتحليلات في معظم الصحف اليومية الألبانية الأوسع انتشارا محليا. وإلى الآن، قمنا بإختيار وتلخيص جميع هذه المقالات في خمسة إصدارات للجهاز الرقابي الأعلى الألباني.

جهاز الرقابة الأعلى الجزائري ينشر الخطة الاستراتيجية

وافقت لجنة البرامج والتقارير في محكمة الحسابات الجزائرية على الخطة الاستراتيجية الثانية لجهاز الرقابة الأعلى والتي تشمل السنوات 2015–2018 وذلك في اجتماعها المنعقد في 1 إبريل 2015. وأخذت هذه الخطة بعين الاعتبار توصيات مراجعة النظراء الأخيرة والمشاركة مع محكمة الحسابات الفرنسية.

وبناء على التوصيات من تقرير مراجعة النظراء، عبرت محكمة الحسابات الجزائرية عن عزمها على تلقي الدعم المؤسسي لتعزيز قدرتها المهنية والتأكيد على التزامها بالمعايير الأوربية والعالمية وبأفضل الممارسات.

في مارس 2015، تم إختيار إتحاد يتكون من محكمة الحسابات الفرنسية (القائد) ومحكمة المدققين البرتغالية (شريك صغير) والمدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة. وتم عقد العديد من جلسات العمل بحضور ممثلين من هذا الاتحاد لتنمية وتنقيح محتوى الإتفاقية. وبدأ تنفيذ المشروع في يناير 2016.

تدور الاتفاقية حول أربعة أهداف رئيسية كالتالي:

- تحصل المحكمة على الموارد لتتوافق إدارتها ونشاطاتها مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.
- المهمة القضائية للمحكمة هو أن تصبح أكثر كفاءة وتستهلك موارد أقل.
- يقدم تقرير المحكمة عن المسودة المبدئية لقانون الميزانية معلومات عالية الجودة وفي الوقت المناسب ومفيدة وذو كفاءة وبأقل استهلاك للموارد.
- تلتزم عمليات الرقابة على جودة الإدارة والأداء بالمعايير الأوربية والدولية وأفضل الممارسات.

وتشمل هذه الأهداف 19 نشاطا و49 عملية.

ويجب إكتمال المشروع خلال عامين بتكلفة 1.72 مليون يورو.

علاوة على ذلك، تم إختيار محكمة الحسابات الجزائرية لمكتب المدققين الخارجيين للإتحاد الأفريقي. ونتج عن المراجعات على اللوائح المالية للإتحاد الأفريقي تكوين مجلس تدقيق من خمسة أعضاء. ويضم المجلس الحالي أيضا أجهزة الرقابة العليا في كل من غينيا إكواتو وجزر كيب فيرد، وجنوب أفريقيا وأوغندة. ويشارك الجهاز الجزائري في فريقين رقابيين وهما:

فريق تدقيق المحكمة الأفريقية لحقوق الانسان والشعب المؤسسة في مدينة أروشا ، تنزانيا.

فريق تدقيق حسابات اللجنة الافريقية في أديس أبابا.

تتوفر مراجعة النظراء لجهاز الرقابة الأعلى الجزائري على العنوان التالي:

http://www.ccopmtes.org.dzIdocuments/vapport_revue_par_les_paris_2013.pdf

مكتب المسائلة الحكومية الأمريكي «GAO» يفتتح مركزا جديدا للامتياز التدقيقي

من أجل المساعدة في رفع قدرة وكفاءة هيئات المسائلة، قام مكتب المسائلة الحكومية الأمريكي (GAO) بتدشين مركزا جديدا للإمتياز التدقيقي في أكتوبر 2015 والذي سيتوسع بالتعاون طويل الأجل لمكتب المسائلة مع هيئات المسائلة الحكومية الأخرى. وسيقدم المركز تدريب يتم تصميمه حسب الطلب مقابل رسوم ويقدم ايضا مساعدة فنية ومنتجات وخدمات أخرى لجهات المسائلة المحلية والدولية. والهدف هو رعاية هيئات المسائلة الفعالة والتي يمكنها المساعدة في تنمية الأداء الحكومي والشفافية، بالإضافة إلى ضمان الاستخدام السليم للأموال العامة.

والخاصية المهمة لعمليات المركز هي أنه سيتم توظيف خبراء سابقين مهنيين ومؤهلين من متخصصي مكتب المسائلة الحكومية الأمريكي للمشاريع والذين خدموا سابقا كمدراء تدقيق وتنفيذيين رئيسيين. وتضم قائمة المركز أكثر من 80 فردا يمتلكون المهارات في جوانب واسعة من المواضيع ومناهج التدقيق وهم ملتزمون بمشاركة المعرفة لتعزيز قدرة جهات المسائلة الأخرى. وهذه الطريقة لن تساعد فقط في ضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية ولكنها أيضا تحافظ على استقلالية وحدات مكتب المسائلة الحكومية الأمريكي والذي يقدم خدمات تدقيق ورقابة نيابة عن الكونغرس الأمريكي.

خلال السنوات الأولى من العمل يخطط المركز للقيام بمشاريع استجابة لطلبات محددة أساسا لتقديم تدريب لغرض معين وتدريب رقابة النظير للنظير، والرقابة، وغيرها من الخدمات الفنية. وتشمل الخدمات الأساسية للمركز بناء القدرة التنظيمية وتدقيق الأداء، والتدقيق المالي. ولتسهيل بناء القدرة التنظيمية، يمكن للمركز مساعدة جهات المسائلة

في عقد عمليات تقدير للاحتياجات ووضع أو تنقيح الخطط الاستراتيجية وتنمية وتطبيق أطر عمل سليمة لضمان الجودة وتأسيس أنظمة متابعة لتوصيات ووضع وتطبيق استراتيجيات للمشاركة الفعالة مع جهات الإشراف التشريعية، وممثلي وسائل الإعلام والمواطنين. ويمكن أن تشمل خدمات المركز الموجهة لتنمية تدقيق الأداء والتدقيق المالي الفهم والتطبيق لمعايير التدقيق وتعزيز تخطيط التدقيق وأساليبه، وتقييم أدلة التدقيق وصياغة مسودات تقارير واضحة ودقيقة ومدعمة جيدا والتي توصل نتائج التدقيق وتوصياته بطريقة مقنعة.

وبالإضافة لهذه الخدمات الرئيسية، فإن المركز مؤهل لتقديم تدريب ومساعدة فنية على نطاق واسع من المواضيع الأخرى ذات الأهمية. على سبيل المثال، يمكن لخدمات المركز أن تساعد في تعزيز مهارات القيادة والاشراف لدى مدراء التدقيق ليقوموا بالإشراف الفعال على التخطيط والتنفيذ لعمليات التدقيق. ويمكن للمركز أيضا أن يدعم جهود بناء القدرات في العديد من مواضيع التدقيق المتخصصة مثل الرقابة الداخلية وتكنلوجيا المعلومات والمشتريات، وتقدير التكلفة. وفي جميع الحالات، سوف يسعى المركز لجعل الرسوم في مستوى مقبول بالعمل والتعاون مع الجهات لتحديد أفضل الطرق فعالية في التكلفة لتقديم الخدمات.

للمزيد من المعلومات على مركز الإمتياز التدقيقي الخاص بمكتب المسائلة الحكومية الأمريكي، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني للمركز على العنوان التالي:
http://www.gao.gov/resources/centerforauditexcel-((lence/overview
أو الاتصال على الرقم التالي: 202-512-7100

مكتب المراجع العام للإكوادور يخضع للتدقيق حول الاستقلالية

م. بول نوباو - مدير إدارة التدقيق على المشاريع البيئية في مكتب المراجع العام للإكوادور (CGE)، إيرين سبريتزر - العلاقات العامة في محكمة الحسابات النمساوية، دانيال دي سوزا - مدقق من محكمة الحسابات الفيدرالية البرازيلية ، ماريا لينورفيرا - مراقب إدارة العلاقات الدولية في (CGE)-، ليوبولد شافجيك - مدقق من محكمة الحسابات النمساوية، الآنسة إليسون زاباتا، ملحق (في الخلف)-.

يخضع مكتب المراجع العام للاكوادور (CEG) حاليا إلى عملية تدقيق حول الاستقلالية وذلك من قبل محكمة الحسابات النمساوية ومحكمة الحسابات الفيدرالية البرازيلية. وقد تم الشروع في عمليه مراجعة النظراء هذه بعد ان تم التوقيع على مذكرة التفاهم (MOU) الخاصة بهذه الأجهزة، بالإضافة إلى ممثل الأمانة العامة لمنظمة الأنتوساي في 30 سبتمبر 2015. وتهدف عملية المراجعة هذه إلى تقديم تقييم لمدى الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAIs) ذات الصلة

باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة، إلى جانب تقديم توصيات حول الإجراءات التي لها ان تعزز من مدى استقلالية جهاز الرقابة الأعلى.

وتقوم عملية المراجعة على المعايير الدلولية لأجهزة الرقابة العليا التالية:

المعيار ISSAI 1: إعلان ليما.

المعيار ISSAI 10: إعلان المكسيك حول استقلالية أجهزة الرقابة العليا.

المعيار ISSAI 12: قيمة ومنافع أجهزة الرقابة العليا SAIs.

وعليه ركزت عملية التقييم بشكل أساسي على ثمانية (8) مبادئ للاستقلالية وفقاً لاعلان المكسيك:

1- وجود اطار عمل قانوني فعال.

2- استقلالية رؤساء وأعضاء جهازالرقابة الأعلى.

3- تفويضات تشريعية واسعة النطاق إلى جانب حرية تصرف كاملة لأجهزة الرقابة العليا في أداء مهامها.

4- حرية وسهولة الدخول على المعلومات.

5- حقوق والتزامات معنية بتقديم تقارير نتائج التدقيق.

6- حرية في تقرير محتوى وتوقيت تقارير التدقيق.

7- وجود آلية خاصة بالمتابعة.

8- استقلالية مالية إدارية وتنظيمية وموارد متاحة.

وقد بدأ العمل على عملية المراجعة في أكتوبر 2015 من خلال ورشة عمل تحضيرية تم عقدها في فيينا بغرض التوصل إلى مفاهيم موحدة حول جميع المواضيع المعنية بعملية المراجعة. وبعد ذلك عمل فريق مراجعة النظراء على التواصل مع إدارة العلاقات الدولية لمكتب مراجع عام الإكوادور وتم التنسيق لزيارة من 15 فبراير إلى 26 فبراير 2016. بالإضافة إلى تقديم ردود على استبيان يعتمد على (8) مبادئ للاستقلالية وفقاً لإعلان المكسيك.

فريق مراجعة النظراء

رئيس الفريق - ليوبولد شافجيك - مدقق في محكمة الحسابات النمساوية.

أعضاء الفريق:

غريغور بريير، مدقق في محكمة الحسابات النمساوية

إيرين سبريتزر - العلاقات العامة في محكمة الحسابات النمساوية .

دانيال دي سوزا - مدقق في محكمة الحسابات الفيدرالية البرازيلية .

أثناء الزيارة الفنية لفريق مراجعة النظراء وإدراة العلاقات الدولية للتحضير لمجموعة من الاجتماعات مع رؤساء كل من إدارة التخطيط والإدارة المالية والإدارة القانونية وإدراة الاتصالات وإدارة الشئون الأخلاقية وTICs وإدارة التدقيق على المشاريع والبيئة إلى جانب إدارة المهارات البشرية. وتعتبر هذه الاجتماعات كعناصر أساسية لتقديم توضيحات حول المواضيع المطروحة للمراجعة.

ومن المقرر أن يتم تقديم التقرير النهائي في منتصف عام 2016، حيث تترقب كل من السلطات المسؤولة و الأعضاء نتائج عملية المراجعة بغرض تطبيق التوصيات التي بدورها تؤدي إلى مواصلة التحسين والتطوير من استقلالية جهاز الرقابة الأعلى.

أخبار من فنلندا

في أعقاب ختام جلسة البرلمان الوطني الفنلندي تم اختيار السيدة/ تيتي يلي - فيكراي للعمل في منصب المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني لفنلندا. وقد تولت السيدة / يلي - فيكراي سابقاً منصب نائب المدقق العام. وبدأت فترة عملها كمدقق عام لفنلندا والتي من المقرر أن تستمر لمدة 6 سنوات، إعتباراً من 1 يناير 2016.

إختيار تيتي يلي - فيكراي كمدقق عام لمكتب التدقيق الوطني لفنلندا NAOF

وقد أنهي د. توماس بوستي فترة عمله الثانية كمدقق عام لمكتب التدقيق الوطني (NAOF) قبل الأوان وذلك بغرض تولى مهام العمل كرئيس لمشروع قائم على الرعاية الاجتماعية وتحسين الرعاية الصحية في فنلندا. ومن جانب آخر، عملت السيدة / يلي - فيكراي كنائب للمدقق العام منذ 1 أكتوبر 2015 وذلك بعد أن استقال د. بوستي من منصبه.

السيدة/ تيتي يلي - فيكرا المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني الفنلندي

هيئة تدقيق جمهورية أندونسيا تستضيف الاجتماع المشترك لـ ASOSAI – IDI مع إدارة جهاز الرقابة الأعلى وأصحاب المنفعة الرئيسين في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 2015

صورة جماعية للمشاركين في البرنامج

استضافت هيئة تدقيق جمهورية أندونسيا (BPK) الاجتماع المشترك الأول لمبادرة الأنتوساي للتنمية–والأسوساي مع إدارة جهاز الرقابة الأعلى وأصحاب المنفعة الرئيسين وذلك في الفترة من 9 إلى 11 من شهر ديسمبر 2016 في العاصمة جاكرتا. وقد حضر الاجتماع 46 مشاركاً من 18 دولة من الإقليم الآسيوي، وقد عمل الحضور على مناقشة إطلاق وتقديم 8 برامج معده لأجهزة الرقابة العليا في منظمة الأسوساي من قبل مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI. وتعتبر هذه البرامج جزء من الخطة الاستراتيجية لمبادرة الأنتوساي للتنمية 2014 – 2018.

وقد تم افتتاح الاجتماع رسمياً من قبل المتحدث الرسمي، نائب رئيس جمهورية أندونسيا السيد/ جوزف كالا. وركز السيد كالا في خطابة عل أهمية التعاون بين أجهزة التدقيق في الإقليم الآسيوي وذلك بهدف تطوير وتحسين جودة التدقيق من أجل التغلب على الجرائم المالية مثل الفساد.

وأثناء مدة الأجتماع الذي استمر ثلاثة أيام، قام مدربين من مبادرة الأنتوساي للتنمية بعرض كل برنامج ودعوة المشاركين لتقديم آرائهم حول هذه البرنامج. وقد تسنى للمشاركين في هذا الاجتماع تبادل خبراتهم وتجاربهم وافكارهم المعنية بكافة البرامج. وفي ختام البرنامج أعلنت أجهزة الرقابة العليا المشاركة على التزامها بالمشاركة في برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية في السنوات المقبلة.

أخبار من مكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا

أنشطة التنمية الاعتيادية - سن التشريعات الرئيسية لاستدامة عمل جهاز الرقابة الأعلى

يتحتم على أجهزة الرقابة العليا أن تعمل على مواصلة التطوير والتحسين في أعمالها وذلك لضمان التنمية المستدامة في ظل المتغيرات في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الحالية. والمهم جداً العمل على زيادة جودة عمليات التدقيق حيث نعمل حالياً في وقت تعتبر فيها عمليات التدقيق ليست فقط جزء من أنظمة الرقابة البرلمانية بل أيضاً أداة مهمة جداً لاطلاع أفراد المجتمع على يتعلق بأداء ومشروعية عمليات تنفيذ السياسات من قبل الوزارات.

ولقد كان 2015 عاماً مثمراً لمكتب تدقيق الدولة في جمهورية لاتفيا (SAO)، حيث لوحظ مساهمته في تطوير وتحسين آليات العمل. كما تم تقديم جزء من الأنشطة المعنية بزيادة القدرات وذلك أثناء يتم تنفيذ نشاط آخر فرعي حول «تعزيز قدرات مكتب تدقيق الدولة» حيث أن هذا النشاط يتبع مشروع التمويل الاجتماعي الأوربي تحت عنوان « دعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الإدارة العامة».

من أجل تحقيق المبادئ الواردة في إعلان ليما والتي تعنى باستقلاليه أجهزة الرقابة العليا، فإن أنشطة مكتب تدقيق الدولة (SAO) لا ولن تخضع لعمليات التدقيق من قبل مؤسسات القطاع العام الأخرى. إلا انه من المهم لمكتب تدقيق الدولة استلام تقييم مهني مستقل لعمله، وعليه تعتبر عمليات مراجعة النظراء الطريقة الوحيده لتحقيق هذا الهدف. وتم في شهر أغسطس 2015 اجراء وإتمام أول عملية مراجعة للنظراء في مكتب تدقيق الدولة (SAO). وقد تمت ادارتها من قبل فريق من المهنيين الخبراء في مجال التدقيق من أجهزة الرقابة العليا في كل من سلوفاكيا والدنمارك وهولندا وبولندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

وتهدف عملية مراجعة النظراء هذه إلى تقييم ما إذا كان:

1- تصميم وتنفيذ عمليات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي مناسب.

2- تصميم منهجيات التدقيق وممارساته ومدى جودة عمليات الرقابة بشكل مناسب ويعمل في الوقت ذاته وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

3- الأعمال الإدارية والتنظيمية تدعم وظائف التدقيق الأساسية بشكل فعال.

بالإضافة إلى تقييم هذه المواضيع الثلاثة، تقوم عمليات مراجعة النظراء بتقديم مقترحات متعلقة بعمليات التطوير والتحسين من أعمال مكتب تدقيق الدولة (SAO).

وفي الوقت ذاته، وبالتزامن عمليات التقييم الدولية، يعمل مكتب تدقيق الدولة على اجراء التحسينات اللازمة بغرض تعزيز سهولة قراءة تقارير التدقيق. كما يعمل المكتب بالتعاون مع مكتب التدقيق الوطني في السويد على وضع صيغة جديدة للتقارير، إلى جانب إضافة المزيد من التحسينات المعنية بتحديد المفاهيم البصرية للتقارير. وقد تم فعلياً نشر تقارير التدقيق الأولى بعد هذا التعاون الجديد، وجاري العمل على إجراء تحسينات أكثر للقبول المنطقي لهذه التقارير، ليس فقط فيما بين الجهات الخاضعة للتدقيق ولكن أيضا بين عامة الشعب والمؤسسات التعليمية والطلاب الذين يستعينون بالمعلومات الواردة في تقرير التدقيق في أداء تكاليفهم الأكاديمية. وقد ركز مكتب تدقيق الدولة من خلال خطته التشغيلية على الأهمية الاستراتيجية لعمليات التدقيق. وبينما يتم العمل على زيادة أعداد عمليات تدقيق الأداء لما لها من أهمية في رفع مستويات التطوير والتحسين من الكفاءة المهنية، حيث انه لا يمكن دائما ً أن يتم تقييم عمليات تدقيق الأداء من خلال منهجيات وأدوات التدقيق التقليدية – إلا أن هذا الأمر يدعو إلى اتباع نهج قائم على تعدد التخصصات والذي بدوره يتطلب المزيد من الاستثمارات المالية المعنية بعمليات التطوير والتنمية الهنية للمدققين. ومن أجل زيادة تحسين المهارات اللازمة خلال عمليات التدقيق المالية وتدقيق الأداء، يقوم مكتب تدقيق الدولة على تزود موظفيه بالعديد من البرامج التدريبية. ويتم من خلال سير العمل تحديد الاحتياجات ومحتوى البرامج التدريبية. ومن جانب اخر فإن الاحتياجات التدريبية ومحتويات الدورات يتم وضعها ضمن إجراءات العمل ويتم وضع خطة التدريب بناء على مراعاة الاحتياجات الفردية لكل موظف وحسب نتائج التقييم الاستراتيجي حول موضوعات التدريب الأكثر ملائمة التي نحتاجها لتحسين إجراءات العمل.

ومع ذلك فإن استمرارية جهاز الرقابة الأعلى لا تعتمد فقط على القدرات المهنية للمدققين ومحتوى تقارير التدقيق، بل تعتمد أيضاً على أهداف الجهاز والجهود المبذولة للتحسين من كفاءة وفعالية المصروفات العامة. ويعتبر ذلك عملية

مستمرة من التواصل وتقديم التوضيحات حول غرض التدقيق بالنسبة للجهات الخاضعة للتدقيق والمجتمع والأطراف الأخرى ذات الصلة.

ولم تكن السلطات المسؤولة قادرة دائماً على الحفاظ على الموضوعية واستقلاليتها في اتخاذ الإجراءات المعنية بحل التناقضات الواردة في تقارير التدقيق أو عند اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب للتقليل من عمليات الصرف الغير مجدية من الأموال العامة.

وشرع مكتب تدقيق الدولة SAO هذا الخريف في اجراء تعديلات تهدف إلى تقديم المزيد من الضمانات على عمليات الرقابة الواعية للأعمال المرتبطة بمسؤولية الموظفين العموميين، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية في حين الكشف عن مصاريف غير قانونية في القطاع العام. وينبغي أن تلزم عمليات صياغة الحلول بالتأكيدات قانونية (المسؤولية القانونية عن الأعمال الغير مشروعة ليست بسبب عدم وجود السياسات أو حدوث المخاطر المفاجئة أو الإجراءات قصيرة المدى)، ومبادئ التناسب (الرجوع إلى ظروف التخفيف وحدود المسؤولية في حالات الإهمال البالغة التي قد تشمل الغرامة مبلغ يصل إلى ضعفي الاجر السنوي)، و مبادئ المساعدة (قد يتدخل مكتب تدقيق الدولة SAO في الحالات التي لا تقدم فيما الجهات الخاضعة للتدقيق ضمانات كاملة باسترجاع الأموال أو في حال وجود علامات واضحة للتراخي في إجراءات العمل)، بالإضافة إلى الحقوق القانونية للأفراد و التي تنص على حقهم في تقديم رأيهم قبل ان يتم تطبيق القوانين الإدارية.

وفي حال اخفاق الجهات الخاضعة للتدقيق في تطبيق التوصيات، أو في حال كشفت عمليات التدقيق عن تعاملات غير مشروعة في الموارد والأموال العامة، فإن لمكتب تدقيق الدولة الحق في طلب اجراء تقييم لمدى ملائمة مدير/رئيس الجهة الخاضعة للتدقيق لتولي مهام منصبه.

ومن خلال مراعاة البنود سالفة الذكر، يمكننا التوصل إلى أن استدامة وجودة الأجهزة التدقيقية وجودتها تعتمد بشكل أساسي على استثماراتها في أنشطتها التنموية. ويتعلق هذا الأمر ليس فقط بأنشطة التطوير والتنمية الداخلية للجهاز، ولكن أيضاً الأنشطة الخارجية المرتبطة بشكل مباشر بالجهات الخاضعة للتدقيق والمجتمع والأطراف الأخرى ذات الصلة.

أخبار من ليتوانيا

10 سنوات من تدقيق تكنولوجيا المعلومات في مكتب التدقيق الوطني، لتوانيا

هنالك الكثير من الطرق التي نستطيع بها قياس الوقت، وغالبا ما نختار الطريقة التي تسمح لنا بإظهار تميزنا وأهميتنا وانفرادنا بهذا الأمر. وأول مرة يذكر أحدهم عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات في ليتوانيا كان قبل 20 عام تقريبا، ففي عام 1997 تمت ترجمة مادة تدقيق أنظمة المعلومات للإنتوساي إلى اللغة اللتوانية. وفي عام 2001 تم إصدار أول تقرير تدقيق أداء لتكنولوجيا المعلومات بعنوان «نتائج تقييم نشاطات تأسيس وتطوير أنظمة المعلومات من ناحية الاقتصاد والكفاءة والفعالية».

والجدير بالذكر، أن «تدقيق أنظمة المعلومات» و«تدقيق تكنولوجيا المعلومات» مترادفان بالمعنى وكلاهما يعكس تغير هدف التدقيق من الموثوقية والنزاهة للبيانات المعالجة الكترونيا في الأنظمة المالية إلى مشاريع حكومة الكترونية لتقييم فعالية وكفاءة حوكمة البنية التحتية للمعلومات ووتكنولوجيا المعلومات وبنيتها التحتية على كل المستويات المؤسسية والوطنية.

لكن، تم وضع الطريقة المنتظمة لتدقيق تكنولوجيا المعلومات في مكتب التدقيق الوطني للتوانيا بعد ذلك، ففي ابريل 2006، تمت الموافقة من قبل المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني الليتواني على التوصيات المنهجية لتدقيق تكنولوجيا المعلومات بناء على معايير تدقيق الإنتوساي وأدلة التطبيق الأوربية لمعايير تدقيق الإنتوساي (الدليل رقم 22) وحدد أيضا مكان ونطاق تدقيق تكنولوجيا المعلومات بالإضافة لأنواعه. وذلك الأمر حدد العلاقة بين التدقيق المالي وتدقيق الأداء والطرق المستخدمة. وقد تم وضع مهمة تدقيق تكنولوجيا المعلومات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة التدقيق والتي تأسست في 1 فبراير 2006.

يعتبر التدقيق مثل الشجرة، ففي بعض الأحيان يجب أن تمر سنوات حتى تثمر، لذلك يجب على المدققين زراعة الأشجار الآن. فعمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات على المستوى الوطني تستهدف من 4-5 سنوات لتحقيق الأثر المخطط له. فأهدافنا لتدقيق تكنولوجيا المعلومات لم تعد محددة بتنفيذ وظائف جديدة في أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو طرق إدارتها على المستوى المؤسسي، فهي تهدف لوضع طرق حوكمة تكنولوجيا معلومات مطورة تشمل التشريع والقواعد واتخاذ القرار.

وذلك يجعل تدقيق تكنولوجيا المعلومات مختلفا عن عمليات تدقيق الأداء التقليدية التي تنظر إلى الإلتزام بالتشريعات الحالية. تعتمد عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات على تحليل عمليات تنمية التطوير المستقبلية للتكنولوجيا لتحديد العوائق القانونية والتنظيمية المحتملة والأسباب المستقبلية الأساسية لفشل مشاريع تكنولوجيا المعلومات. نحن فخورين بإمتلاكنا للقانون الوطني الخاص بإدارة مصادر المعلومات المبني على توصيات ثلاثة عمليات تدقيق قام بها الجهاز الليتواني، وذلك منح الصلاحية للحكومة الوطنية باستخدام أدوات جديدة للحوكمة وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات. كما أن عملية الدمج المستمرة للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات مرتبطة أيضا بتوصيات عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات، بينما يرتبط المستقبل بدمج المعلومات والبيانات المفتوحة والإدارة وإعادة استخدام المعلومات المنتجة العائدة للحكومة. نحن ننسى في بعض الأحيان أن المعلومات تعتبر من الأصول المهمة ويجب التعامل معها بالعناية اللازمة مثل البنية الأساسية.

نحن سعداء بامتلاك لجنة تنمية مجتمع المعلومات الخاصة بالبرلمان، والذي يعتبر صديقنا الموثوق به وشريكنا وجوهر ومعنى توصيات التدقيق التي أصبحت واضحة لمؤسسات القطاع العام بشكل متزايد.

تعتبر فترة 10 أعوام فترة جيدة للنظر في عمليات التدقيق ولو كانت هذه العمليات لما كان لها أثر ما لم يتم تفعيل التوصيات. بدأ التقييم الذاتي لمهمة تدقيق تكنولوجيا المعلومات في الجهاز الليتواني في 2007، وهو الأول أولها في أجهزة الرقابة العليا الأوربية بمساعدة الزملاء من النرويج ومحكمة التدقيق الأوربية. وفي 2011 تمت ترجمة مناهج COBIT 4.1

Control Objectives for Information and Related Technologies

إطار عمل خاص بالحوكمة يتعلق بأهداف الرقابة على المعلومات والتقنيات ذات العلاقة إلى اللغة اللتوانية بدعم مميز من مكتب التدقيق الوطني الليتواني. وفي اجتماع مجموعة العمل على تدقيق تكنولوجيا المعلومات للإنتوساي وندوة تدقيق أداء تكنولوجيا المعلومات في مدينة فيلنويس، تم وضع كتيب تدقيق تكنولوجيا المعلومات واعتماده من قبل المدقق العام في مكتب التدقيق الوطني. وهذه الأمور تعتبر كخطوات على الرمل، ونحن نقدرها كثيرا لأنها تمثل خطواتنا.

وبانفتاحنا وعزمنا على ممارسة تدقيق تكنولوجيا المعلومات الفعالة داخل وخارج الإنتوساي واليوروساي، ومشاركة الخبرة مع عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات في القطاع الخاص، وتبني واستخدام الطرق والأدوات المقدمة من قبل ISACA (Information Systems Audit and Control Association رابطة تدقيق ورقابة أنظمة المعلومات) وخصوصا COBIT يجعلنا نضع أنفسنا ضمن مراكز تدقيق تكنولوجيا المعلومات ذات الكفاءة. وعندما كسب الفصل التشريعي لرابطة «ISACA» ليتوانيا جائزة (وين .ك 2015) لأفضل فصل تشريعي متوسط في أوربا، آمنا بأن ذلك تم من تأثير التعاون ،لأنك لا يمكنك تحقيق نتائج جيدة بالعمل مفردا.

هنالك العديد من الطرق يمكننا بها قياس الوقت. وغالبا ما نستخدم السنوات ولكن يمكن أن نستخدم أيضا طريقة فترة الانجاز.

للحصول على مزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بمكتب التدقيق الوطني الليتواني على العنوان التالي:

international@vkontrole.it

الجمهورية اليوغسلافية السابقة، مقدونيا:
مكتب تدقيق الدولة المقدوني يطبق نظام إدارة التدقيق

ترتبط جودة العمل الرقابي بشكل كبير بتطور تكنولوجيا المعلومات. وتم التسليم بأهمية تطبيق تكنولوجيا المعلومات في عمليات التدقيق في المراحل المبكرة من تأسيس جهاز الرقابة الأعلى المقدوني SAO. وفي هذا الشأن، كان وضع وتطبيق نظام إدارة التدقيق (AMS) أولوية رئيسية لضمان قدرات تكنولوجيا المعلومات المستدامة في توفير دعما مستمرا وذو جودة لجميع عمليات الجهاز الرقابي.

يعتبر تعاون مانحي الإنتوساي والدعوات الدولية لتقديم الاقتراحات في 2011 هما بمثابة الفرصة الممتازة لجهاز الرقابة الأعلى المقدوني للبحث عن شريك لتحقيق هذا الهدف.

وباتباع تطبيق الجهاز الرقابي المقدوني للتنمية الإضافية للقدرات أبدت وزارة الخارجية النرويجية اهتمامها في دعم النشاطات لصالح الحوكمة الرشيدة داخل جمهورية مقدونيا وعرض مكتب المدقق العام النرويجي المساعدة الفنية لتنفيذ مثل هذا المشروع.

في سبتمبر 2012، وقع كل من المدقق العام لجمهورية مقدونيا والمدقق العام للنرويج (OAGN) مذكرة تفاهم تعبر عن بداية تعاون لأربعة سنوات بين الجهازين. وفي ابريل 2013، تم توقيع اتفاقية المشروع لتحديد نشاطات الجهاز الرقابي المقدوني والجهاز النرويجي فيما يتعلق بتنفيذ المشروع.

والهدف الكلي للمشروع هو تطوير جودة عمليات تدقيق الجهاز المقدوني من خلال زيادة التطوير لنظام تكنولوجيا المعلومات للجهاز، كما أنه سيؤدي لتنمية الإدارة الفنية والفعالة لأموال دافعي الضرائب ويساعد في الانضباط المالي والنقدي والمسائلة في القطاع العام. والناتج المستهدف هو تنمية الجودة (وضع معايير لعمليات التدقيق تتماشى مع المعايير والأدلة التوجيهية، وتوحد توثيق التدقيق وتضمن أمن وسرية المعلومات) والكفاءة (تقليص زمن التوثيق ومراجعة أوراق التدقيق، وزيادة الإنتاجية الاجمالية لعمليات التدقيق) لعمل التدقيق.

وبصفتنا متلقي المنحة، شكل جهاز الرقابة الأعلى المقدوني فريقا رئيسيا من مختصي تكنولوجيا المعلومات والموظفين الأعضاء من مختلف الإدارات. أما الأعضاء الآخرين والذين معظمهم من المدققين، فتم ضم الفريق في نشاطات المشروع وفق الضرورة. وبالأخص خلال تخطيط عمليات التدقيق والقيام به بشكل طبيعي لكل من التدقيق النظامي وتدقيق الأداء. وتم تكليف فريق المشروع بتنظيم إعداد دراسة الجدوى والقيام بشراء أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه لتطوير البنية الأساسية الحالية لتكنولوجيا المعلومات ولتطوير نظام إدارة التدقيق AMS. علاوة على ذلك، تم منح الفريق الرئيسي المسئولية لإعداد وتنفيذ سياسات أمن تكنولوجيا المعلومات، وإعداد كتيبات نظام إدارة التدقيق وإدارة التدريب على هذا النظام.

وقام جهاز الرقابة الأعلى النرويجي بصفته الشريك المتعاون مع الجهاز المقدوني مع فريق الخبراء في هذا المجال بدور داعم واستشاري في النشاطات السابق ذكرها. وتم التواصل بين الفريقين من خلال الزيارات والبريد الالكتروني والمؤتمرات المرئية.

ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في نهاية عام 2016.

إدراج السلسلة الثالثة من تقارير مدقق عام ماليزيا لعام 2014

في 23 نوفمبر 2015، أدرج جهاز الرقابة الأعلى الماليزي السلسلة الثالثة من تقرير تدقيق الأداء الصادر عن مدقق عام ماليزيا لعام 2014 داخل البرلمان بعد الحصول على موافقة الملك. وشمل التقرير 69 ملاحظة من عمليات تدقيق الأداء و18 من عمليات تدقيق الشركات الحكومية على المستوين الاتحادي والحكومي بالإضافة للجهات التشريعية الفيدرالية. وغطت عميات التدقيق برامج وإنشاءات ومشتريات و إدارة الإيرادات والإدارة البيئية وإدارة الشركات. وتم تقديم 268 توصية لتحسين وتدارك نقاط الضعف الناتجة عن الإدارة الضعيفة (التخطيط، التنفيذ، والرقابة) والأخطاء والحوادث الفنية. وإستدعت لجنة الحسابات العامة العديد من الوزرات الضعيفة الأداء للتوضيح. وتم عقد جلسة في قاعة المدينة في 2 ديسمبر 2015 والتي ترأسها السكرتير الأعلى للحكومة. وحضر الجلسة أعضاء من الصحافة والمدققين وممثلين عن ققين والوزارات والادارات والجهات الخاضعة للتدقيق. وقدمت الجلسة فرصة لجميع الحاضرين لمناقشة المواضيع المطروحة في تقرير المدقق العام والإجراءات المتخذة من قبل هذه الجهات.

وتم إدراج السلسلة الأولى والثانية من التقرير السنوي لعام 2014 للمدقق العام في 6 إبريل و15 يونيو على التوالي. وركزت السلسلة الأولى على عمليات التدقيق على 51 برامج و16 شركة حكومية تتضمن 190 توصية. وتم تقديم 241 توصية في السلسلة الثانية من عمليات تدقيق الأداء البالغة 57 و18 عملية تدقيق إدارة شركات حكومية. وكان إدراج تقارير تدقيق الأداء في 3 جلسات استماع برلمانية هو أحد المبادرات بموجب المرحلة الثانية من برنامج التغيير الحكومي الذي بدأ في 2013. والهدف هو تمكين الدخول السريع على التقارير لاتخاذ الاجراء الفوري والسماح للعامة بالفحص الدقيق للتقارير.

علاوة على ذلك، تم اصدار التقرير حول البيانات المالية الحكومية والإدارة المالية وإدارة الشركات الحكومية لجهات الحكومة الاتحادية والدولة وذلك في 23 نوفمبر 2016. وبناء على معدل وتصنيف مؤشر مسائلة الإدارة المالية، لا يزال مستوى أداء الإدارة المالي متذبذبا بضعف مع وجود 172 إدارة وجهة ووزارات حازت على معدل ممتاز (4 نجمات) مقارنة ب 194 في 2013 و143 في 2012.

ويمكن الحصول على المحتوى الإنجليزي وملخص هذه التقارير على الموقع الالكتروني وبالإمكان الاطلاع على هذا التقرير تحت عنوان «كتاب للمدقق العام». وبالنسبة للتقارير، قام وزير المالية بإصدار تقرير نتائج يحتوي على ملاحظات وآخر النشاطات على المواضيع المعد بها تقارير للمدقق العام.

أخبار من رومانيا

محكمة الحسابات الرومانية

في ديسمبر 2015 سلمت محكمة الحسابات الرومانية التقرير العام السنوي لعام 2014 للبرلمان. ويشمل التقرير السنوي النتائج الرئيسية لمهام التدقيق في مجال التدقيق المالي وتدقيق الالتزام وتدقيق الأداء. ويمكن إيجاد محتوى هذا التقرير قريبا باللغة الإنجليزية على موقعنا الالكتروني.

كما أصدرت محكمة الحسابات الرومانية تقرير لنشاطها لعام 2015 والذي يلخص جهودنا لتطبيق أفضل الممارسات داخل المنظمة وإجراء عملية التحقق من استخدام الموارد المالية العامة وإدارتها.

ومؤخرا أصدرت محكمة الحسابات الرومانية تقريري تدقيق أداء جديدين كالتالي:

السيدة سفيتلانا موريسان/كبير مدققي محكمة الحسابات الرومانية

- تقرير تدقيق الأداء على إدارة النفايات الناتجة عن النشاط الطبي على مستوى وزارة الصحة ووحداتها التابعة للفترة من 2014-2102.
- محتوى تقارير تدقيق الأداء حول استخدام أموال الميزانية المحلية للمناظر الطبيعية والمحافظة على المناطق الخضراء في بلدية بوخارست خلال الفترة ما بين 2007-2014.

وكانت تقارير التدقيق الصادرة عن محكمة الحسابات الرومانية قد تم تناولها من قبل الصحافة الرومانية بشكل جيد ونشرت في كل من الصحف اليومية وعلى قنوات شاشة التلفزيون كتقارير داخل الاخبار أو حتى كمناقشات تلفزيونية.

جميع هذه التقارير متوفرة على موقعنا الإلكتروني التالي:

http://www.curteadeconturi.ro

وفي أكتوبر 2015، تم ترشيح السيدة سفيتلانا موريسان/كبير مدققي محكمة الحسابات الرومانية RCA من قبل السيد جاك جيزيرسكي، مستشار رئيس NIK لتحل محله وتمثل الإنتوساي في معايير التدقيق الداخلية العالمية IIA والتي تبدأ في يناير 2016. سوف ينضم السيد موريسان للجنة الفرعية للتعليم المستمر، وتأكيد الجودة وعدم المطابقة (المعيار 1322-1230) وذلك بعد تقديم الخمسة لجان فرعية التي تمت من قبل الرئيس الحالي لمجلس معايير التدقيق الداخلية العالمية IIA.

بدأت سفيتلانا موريسين عملها مع محكمة الحسابات الرومانية في 2002 كمدقق عمومي خارجي وهي تعتبر مدرب معتمد وطني وتقدم محاضرات في إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية. وحاليا، تعتبر جزء من مجموعة العمل التي تدير المخاطر وتضع الاستراتيجية والسياسات لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية لجهاز الرقابة الروماني.

وإنضمت سفيتلانا للجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية للإنتوساي في 2003، حيث كان لها نشاطا مستمرا ومساهمة مهمة وأصبحت قائدة لفريق المهمة المذكور و المعني بمراجعة حوكمة الإنتوساي 9130 حول إدارة المخاطر في القطاع العام. تمتلك سفيتلانا خبرة واسعة في الاجتماعات العالمية بصفتها ممثلة للجهاز الرقابي الأعلى الروماني.

كما شاركت بالتعاون الإيجابي مع اليوروساي، والإتحاد الأوربي لأجهزة التدقيق الداخلي: «ECIIA»

European Confederation of Institutes of Internal Auditing و لديها تعاون قوي مع رابطة المدققين الداخليين لرومانيا- الفرع الوطني «IIA». كما رحبت محكمة الحسابات الرومانية بترشيح سفيتلانا وقدمت الدعم الضروري لهذا النشاط. كما وافقت اللجنة التوجيهية PSC ورئيس مجلسها التنفيذي على هذا الترشيح.

www.rei@rcc.or

http://www.curteadeconturi.ro

احتفال جهاز الرقابة الأعلى الرواندي بمرور عشرة سنوات على عمليات تدقيق الأداء

في 25 نوفمبر 2015، أشار مكتب مدقق عام رواندا للذكري السنوية العاشرة لتدقيق الأداء. شهد العقد السابق قيام رواندا بخطوات نمو هامة لتصبح دولة ذات اقتصاد متوسط، محققة أهداف التنمية الألفية، ومحافظة على النمو الاقتصادي وتقليص مستويات الفقر.

ولبى النمو والتطور في الدولة الحاجة لتعزيز المسائلة والفعالية والشفافية والممارسات الجيدة في عمليات الإدارة العامة كطريقة لفحص سير العمل والانتقال لمزيد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتبناة مؤخرا. وقد ساهمت عمليات تدقيق الأداء بشكل كبير في هذه الحاجة للقطاع العام من خلال تركيزها على القيمة مقابل القيمة. ساعدت هذه الجهود في تقديم ضمان لتأكيد كفاءة وفعالية استخدام الأموال العامة.

وحتى يومنا هذا، أصدر الجهاز الرواندي 28 تقريرا حول عملية تدقيق الأداء في معظم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والصحة والتعليم والزراعة والبنية التحتية البيئية وحوكمة الشركات. وقد نمت إدارة تدقيق الأداء خلال هذه السنوات ولديها حاليا 15 مدققا يمتلكون مهارات متنوعة ومطلوبة للقيام بالمزيد من عمليات تدقيق الأداء في مختلف قطاعات الاقتصاد.

لقد شهدت العشرة سنوات الماضية ليس فقط زيادة في عدد التقارير الصادرة ولكن أيضا في الجودة. وكما ذكر الزعيم الهندي غاندي في كلماته الحكيمة: «يعتمد المستقبل على ما تصنعه اليوم».

أخبار من ديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية (GAB)

استضاف جهاز الرقابة الأعلى السعودي (GAB) اجتماع لجنة بناء القدرات التاسع للأرابوساي. ومثل مدير عام إدارة التنمية الإدارية السيد محمد مطلق النفيعي ديوان المراقبة العام السعودي في هذا الاجتماع. وترأس سعادة رئيس ديوان المراقبة العامة السيد أسامة جعفر فقيه الاجتماع السنوي السادس عشر للديوان المنعقد بالرياض في 30 ديسمبر 2015. وتمت مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بعمل التدقيق في الديوان في هذا الاجتماع شاملة مواضيع تتعلق بعمليات التدقيق المالية وتدقيق الأداء. وحضر الاجتماع رؤساء الإدارات والمدراء في فروع ديوان المراقبة العامة. وتمت مناقشة عدد من المواضيع التي تشمل تطوير الأداء وزيادة إنتاجية ديوان المراقبة العامة السعودي. ويستضيف ديوان المراقبة العامة الندوة السنوية الثالثة عشر لدعم طرق التعاون لتحقيق أهداف تدقيق الأداء والتدقيق الشامل بعنوان: «تواصل ديوان المراقبة العامة إلكترونيا مع الجهات الحكومية من خلال نظام إلكتروني شامل خلال الفترة من 17 إلى 18 إبريل 2016».

ويستضيف ديوان المراقبة العام برنامج تدريبي لمبادرة الإنتوساي للتنمية حول إطار عمل قياس الأداء PMF Per-formance Measurement Framework يستهدف أجهزة الرقابة العليا أعضاء منظمة الأرابوساي في 2016.

ملاحظة هامة!

البحث عن وسائل لزيادة مسئولية الموظفين المدنيين وموظفي القطاع العام لمواجهة الهدر في الأصول العامة

إعداد مكتب تدقيق الدولة لجمهورية لاتفيا

تم تأسيس مكتب تدقيق الدولة لجمهورية لاتفيا طبقا لنموذج هيئات التدقيق العليا التي تقدم توصيات لتطوير الجهة الخاضعة للتدقيق. وهذا النموذج لا يحتوي على أي تفويض لتطبيق عقوبات تجاه الجهات الخاضعة للتدقيق عند اكتشاف الانتهاكات أو المخالفات، أو في حالة عجز الجهة الخاضعة للتدقيق عن تنفيذ التوصيات. وطبقا للقانون، فإن مكتب تدقيق الدولة ملزم بإعلام جهات تفعيل القانون والجهات المسئولة عن أي حالات انتهاك للقانون من قبل الجهة الخاضعة لتدقيق.

ولا بد من الملاحظة بأنه منذ عام 2006 أصبح مكتب تدقيق الدولة لا يقدم فقط لمكتب المدعي العام وغيره من الجهات المسئولة معلومات عن حالات الانتهاكات المكتشفة، ولكنه أيضا يتتبع سير عمل العملية القانونية. في حالة اعتقاد مكتب تدقيق الدولة بأنه لن يتم تقييم المعلومات والدليل الناتج عن عملية التدقيق بدقة وبطريقة موضوعية، فقد يطلب إعادة تقييم للدليل والمسائلة للموظفين المدنيين المسئولين وموظفي القطاع العام.

ولا بد من مراعاة أن الموظفين المدنيين المسئولين وعامة الموظفين نادرا ما يتم تعريضهم للمحاسبة نظرا لعدم قيام مكتب تدقيق الدولة بإعادة التقييم الكامل للمخالفات المعروفة. ولذلك، فإنه منذ عام 2013، تمت إضافة المزيد من الاهتمام للتساؤلات التي تتعلق بتقييم المخالفات التي تم اكتشافها خلال عمليات التدقيق. ويقدم مكتب تدقيق الدولة لسلطات تفعيل القانون معلومات مفصلة حول المخالفات المكتشفة شاملة وثائق تثبت المخالفة. وفي بعض الحالات، عند ملاحظة وجود إشارات لجريمة جنائية، يتم توجيه انتباه السلطات للأدلة التي تم تجميعها المشيرة لخطأ محتمل، وإلى الموظفين المدنيين وموظفي العموم الذين قد يكونوا مسئولين، وأيضا يوجه الاهتمام للقانون المعني الذي قد يستدعيهم للمحاسبة.

علاوة على ذلك، تم القيام بنشاطات محددة لتعزيز التعاون مع سلطات تنفيذ وتزويدهم بالمعلومات الضرورية عند طلبها. وينظم مكتب تدقيق الدولة الاجتماعات مع الزملاء من مكتب المدعي العام، وشرطة الدولة لجمهورية لاتفيا ومكتب منع ومكافحة الفساد (KNAB)، بالإضافة لتنظيم الندوات والحلقات الدراسية حول الطرق المستخدمة في مكتب تدقيق الدولة.

ويقدم المدققين خبرتهم لمختصي تفعيل القانون عن طريق الشرح الإضافي للحقائق المكتشفة وعن طريق تقديم جميع المعلومات الضرورية.

منذ عام 2006، قدم مكتب تدقيق الدولة مواد لهيئات تفعيل القانون تحتوي على اثباتات حول المخالفات التي وجدت في 173 عملية تدقيق. وبعد القيام بالإجراءات التنفيذية في 87 حالة، تم فتح قضية جنائية استوجبت استدعاء أربعة أفراد

للنيابة وتم تقديم دائنين بالجرم في عام 2014. وفي الحالات التي رأى فيها مكتب تدقيق الدولة أن الدليل المحرز خلال عملية التدقيق لم يتم تقييمه بدقة، تم تقديم شكاوى على القرار المتخذ من قبل سلطة تفعيل القانون. حاليا، يوجد 40 حالة تم فيها تحميل الموظفين المدنيين وموظفي العموم المسئولية الإدارية وتمت معاقبتهم بغرامة.

وعلى الرغم من المتطلبات النظامية للجهات العامة للقيام بتقييم الشركات التابعة لهم في حالة وجود مخالفات محتملة، فإن المدققين نادرا ما يلتزمون بهذه القوانين. ومن أجل التأكد من القيام بالتقييم الكامل للمخالفات التي جرت والتأكد بأنها لم تتكرر، اقترح مكتب تدقيق الدولة في عام 2013 إجراء تعديلات على القانون الذي صوت البرلمان لصالحه. وألزم التعديل الجهات الخاضعة للتدقيق بإعلام مكتب تدقيق الدولة بنتائج التقييم الداخلي لنشاطات شركاتها التابعة. وقد بدأت هذه المبادرة وغالبا لم يتم التقييم الكامل للتناقضات أو لمسئولية الموظفين المدنيين وموظفي العموم.

وحاليا، يتابع مكتب تدقيق الدولة سير إجراءات هذه التقييمات وفي حالة اعتبار التقييم شيئ ضروري ، قد يطلب المكتب من الجهة إعادة التقييم بالإضافة للاتصال بأعلى الجهات الرقابية.

وهذا الوضع، لا يعتبر كما لو أن الجهة تخوض حربا. فمنذ 1923 إلى 1940، كان يحق لمكتب تدقيق الدولة إلزام الجهة بدفع رسم إضافي (الرسم الإضافي – عن النفقات الغير مبررة من الموارد المالية العامة والتي يجب إعادة دفعها من ميزانية الجهة الخاضعة للتدقيق). وبذلك، كان المدراء مسئولين شخصيا عن المطالبات عن الأصول العامة المتضررة من قبل الموظفين المدنيين، وموظفي العموم. وكان القرار لتطبيق آلية الرسوم الإضافية قد تم إتخاذه بحضور قاض من محكمة الاستئناف.

ولسوء الحظ، لم يعد القانون السابق الذكر موجود، ولكن، التساؤل عن استعادة التفويض المماثل أصبح أكثر موضوعية في ضوء حاجة مكتب تدقيق الدولة للبحث عن وسائل لضمان استعادة الموارد المالية المهدورة. وفي الوقت الحالي، فإن الجهات الخاضعة للتدقيق ملزمة بالقيام بالاجراءات الضرورية لاستعادة هذه الموارد لأن مدراء الجهات المعنية لا يرون الاستعادة للأموال المتنازل عنها والتي هي مهدرة من قبل شركاؤهم التابعين كجزء أساسي من مسئوليتهم الخاصة. ولسوء الحظ، وفيما يتعلق بهذا الشأن يوجد القليل من الأمثلة الإيجابية لملاحظتها على مستوى الدولة.

قام خبراء مكتب تدقيق الدولة بعمل مسودة تعديلات والتي ستسلم قريبا للبرلمان (Saeima). وهذه التعديلات ستقدم لمكتب التدقيق تفويض لاتخاذ قرار رسمي باستعادة الموارد المهدورة بواسطة المدراء المسئولين والذين سيكونون مسئولين عن الاضرار الناتجة عن التعامل الغير قانوني بموارد الجهة العامة.

وعلى الرغم من حقيقة أن الطريقة القانونية السابقة لديها أكثر من أمر مشترك مع المبادئ العاملة لجهات الرقابة العليا والتي تعمل طبقا لمبادئ محكمة الحسابات (مثل جهاز الرقابة الأعلى البلجيكي، والبرتغالي) . وفي لاتفيا، لا يستطيع مكتب تدقيق الدولة ممارسة كامل مهام المحكمة التي لا يشملها الدستور بتفويض للمكتب. وستتم الاستعادة المذكورة للقانون بعد الانتهاء من التدقيق المبني على قرار مجلس مكتب تدقيق الدولة بصورة مرسوم إداري ضمن الاجراء الإداري (في لاتفيا، يبنى إطار عمل الإجراء الإداري على النموذج الألماني). ويمكن للفرد إستئناف القرار عن طريق الرجوع لمحكمة الاستئناف.

ويتطابق حل المسودة مع التأكيد القانوني (المسئولية تجاه الأفعال غير القانونية وليس لنقص السياسات أو للمخاطر المفاجأة أو للاجراءان قصيرة المدى)، ومبدأ التناسب، (ويشير إلى تخفيف الظروف ووضع حدود للمسؤولية ، مثلا في حالة الإهمال الخطير، قد تشكل الغرامة مبلغ يساوي ما يعادل أجر سنتين)، ومبدأ التبعية (يجوز لمكاتب تدقيق الدولة التدخل في حالات تكون فيها الجهات الخاضعة للتدقيق غير متأكدة بالكامل من استعادة الأموال أو في حالة وجود إشارات واضحة للتقاعس عن العمل)، والحقوق القانونية للفرد بأن يتم الاستماع إليه قبل تنفيذ القانون الإداري.

وفي الوقت الحالي، فإنه من المتوقع أن يكون لمكتب تدقيق الدولة الحق في حجز مخصصات مكافآت الموظف في حال كشفت عملية التدقيق التعامل الغير قانوني مع الموارد والأموال العامة داخل الجهة الخاضعة للتدقيق. في حالة عجز الجهة الخاضعة للتدقيق عن تنفيذ التوصيات أو في حالة كشف عملية التدقيق للتعامل الغير قانوني مع الموارد العامة، فيحق عندئذ لمكتب تدقيق الدولة أن يطلب تقييما لمدى ملائمة مدير الجهة الخاضعة للتدقيق للمنصب الذي يشغله.

تدريب مدققي الدولة

بقلم: نغوين توان ليان – مدقق أداء في إدارة العلاقات العامة، مكتب تدقيق الدولة في جمهورية فيتنام

المقدمة

تعتبر الموارد البشرية أصلا ذي قيمة لا تضاهى في كل منظمة، وهنالك علاقة وطيدة بين إدارة الموارد البشرية والأداء المؤسسي. اذ يعد الفشل في إدارة الموارد البشرية، في مجال تدقيق الدولة، عاملاً ذي أثر سلبي على الأداء العام لجهاز الرقابة الأعلى (SAI). وتعتبر عمليات التدريب واحدة من الطرق الأساسية لتحقيق التطوير والتحسين من كفاءات رأس المال البشري الذي تسعى إليه أجهزة الرقابة العليا. وتعمل منظمة الأنتوساي على تشجيع أجهزة الرقابة العليا التي تعتبر عمليات التدريب كعمليات مستمرة وتقوم بالتكييف معها على أساس الاحتياجات الفردية. وفي خطابه الذي ألقاه في سبتمبر 2011، في جامعة تدقيق نانجينغ – الصين حول الدور الحيوي لعمليات تدريب المدققين، ركز السيد/جوزيف موسر السكرتير العام لمنظمة الأنتوساي ورئيس محكمة التدقيق النمساوية على «أن التدريب يعد أمراً أساسياً لتعزيز تدقيق الحكومات وتطوير الأداء وتحسين الشفافية وضمان المساءلة والحفاظ على المصداقية ومحاربة الفساد وتعزيز ثقة العامة ودعم عمليات الاستلام والاستخدام ذات الكفاءة والفعالية للموارد العامة والتي بدورها تهدف إلى تحقيق النفع للمواطنين».

مفاهيم التدريب

في عام 1971، عرفت إدارة التوظيف في المملكة المتحدة التدريب على أنه «عمليات التطوير المنهجية للسلوك والمعرفة والمهارات المطلوبة من قبل الأشخاص وذلك بغرض القيام بالأعمال والمهام المنوطة بالشكل الملائم». وعلى نحو مماثل، ركز الباحثون في بداية القرن الـ 21 على أنه ينبغي التركيز على الغرض من عمليات التدريب واعتبارها كمهمة بدلاً عن كونها ذات صلة بأشخاص معينين. تشير الأبحاث الأخرى إلى أن عمليات التدريب ترتبط بشكل أساسي بـ «اعداد الأشخاص للقيام بنشاط معين يتم تحديده من خلال المنظمة والتكنولوجيا. بينما وضع الآخرون التعاريف الأساسية للتدريب على أنها الأنشطة المنهجية والمخططة لتعزيز عمليات اكتساب المهارات والمعارف والسلوكيات (SKAs) . أما بالنسبة لتدقيق الدولة، تعتبر عمليات التدريب على أنها «مدرب يعمل على تقديم التوجيه من خلال محتوى قائم على عملية منظمة تهدف إلى تسهيل عمليات تغير السلوكيات والمواقف وذلك من خلال اكتساب المعارف و المهارات».

دور عمليات تدريب الأفراد والمنظمات

تلعب عمليات التدريب دورا مهماً في تطوير الموارد البشرية والمنظمات. وقد عمل كل من اقويزين وكريغير على وضع استنتاج شامل حول مدى تأثير عمليات التدريب على كل من المعرفة الافصاحية (معرفة ما) او المعرفة الإجرائية (معرفة كيفية) والتي لها ان تُحسن من المعرفة الاستراتيجية (متى نطبق معرفة او خبرة معينة). وقد أكد كل من باكلي وكايبل على أنه يمكن للمتدربين الحصول على «الرضا الوظيفي الخارجي أو الداخلي» الذي له أن يطور من أدائهم الوظيفي وانتاجيتهم. أما بالنسبة لتدقيق الدولة، توكد مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI على اعتبار «برامج التدريب كوسائل ممتازة لاكتساب المتعلمين مهارات ومعارف وأساليب جديدة». وتعتبر عمليات التدريب عمليات ذات أهمية قصوى ليس فقط فيما يتعلق بتنمية قدرات الأشخاص، ولكن أيضاً ما يتعلق بتطوير المنظمات. وقد عمل جي. فيفر على توضيح أهمية عمليات التدريب بالنسبة لنظم العمل عالية الأداء، بالإضافة إلى اعتبار عمليات التدريب المكثفة كواحدة من الممارسات السبع لنجاح المنظمات. وتعتبر عمليات التدريب عمليات مهمة حيث تعنى بتسخير التزام الموظفين وسعيهم لتحقيق الأهداف التنظيمية والتشغيلية. وتؤدي عمليات التدريب إلى النمو والتطور التنظيمي، بالإضافة إلى تطوير الأنشطة الأخرى التي لها أن تمكن المنظمة من «التكيف والمنافسة والتفوق والابتكار والإنتاج وتحقيق الأمان وتطوير الخدمات وبلوغ الأهداف». وقد أكد كل من سالاس تنناباوم وكريقير وسميث – جانسيتش على أهمية تقييم عمليات التدريب حيث أن لها تأثير في مواصلة التعليم وتطوير الخبرات وذلك بسبب كونها تستخدم باستمرار في المنظمات

الحديثة. وعلى الأخص، تعتبر عمليات التدريب كواحدة من أكثر الطرق فعالية لبناء القدرات المهنية في أجهزة الرقابة العليا.

تشجيع عمليات تدريب الموظفين

يمكن أن تفهم عمليات تشجيع التدريب على أنها «الظروف التي فيها يعتقد المتدربين أن عمليات التدريب هي عمليات ذات أهمية كبيرة وعليه يبدون استعداداً لبذل جهد في بيئة التدريب» وينبغي كذلك مراعاة كون تشجيع عمليات التدريب ذي صلة كبيرة بفرص العمل المتاحة مقارنة بالوضع الحالي. وقد تم التوصل إلى ان عمليات تشجيع التعلم لها أن تؤثر على مدى استعداد الموظفين ورغبتهم في المشاركة في عمليات التدريب، بالإضافة إلى مدى الجهد المبذول خلال عمليات التدريب ومدى مثابرتهم على تطبيق المهارات بعد التدريب. وتختلف عمليات تشجيع التدريب بشكل كبير. فبالنسبة لعمليات التدريب التطوعية، ترتبط عمليات التشجيع باعتقاد المتدربين بأنها تمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل مستقبلاً، بالإضافة إلى كونها تؤدي إلى نتائج تعليمية أفضل، وتحقق مزيداً من الرفاهية ورفع معدلات المثابرة والتقليل من فرص الانقطاع عن الدراسة. وعلاوة على ذلك، تزداد فرص مشاركة الموظفين في عمليات التدريب والتطوير في حال اعتقادهم بأن الخبرات والمعارف المكتسبة من هذه العمليات التدريبية ما هي الا أدوات يمكن من خلالها تحقيق نتائج استثنائية، بينما ليست هنالك أيه أدله تشير إلى العلاقة ما بين احتمالية المشاركة في عمليات التدريب وأعباء العمل. وتتصل التأثيرات التنظيمية بشكل وثيق بهذا بالموضوع، حيث أوضح كل من مايسن وترالور أنه بالإمكان اعتبار الالتزامات التنظيمية تعتبر كمؤشر لقياس مدى استعداد الموظفين للخضوع لعمليات التدريب والاستفادة منها.

التدريب في مكتب تدقيق الدولة لجمهورية فيتنام (SAV)

يتولى مكتب تدقيق الدولة في جمهورية فيتنام مهام التدقيق على حسابات وعمليات الحكومة الفيتنامية وذلك للتحسين من مستوى المساءلة الحكومية. حيث يجب أن يمتلك مكتب تدقيق الدولة للقيام بهذه المهمة الكبيرة والشاقة عدداً كافياً من الموظفين ذوي الخبرات والمهارات الملائمة، الأمر الذي يتحتم وفقاللاقتراحات المقدمة من قبل لجنة بناء القدرات التابعة لمنظمة الأنتوساي. وبغرض تحقيق هذه المتطلبات، كما ينص أحد معايير التدقيق لمنظمة الأنتوساي، ينبغي على مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي « تبني سياسات وإجراءات لها أن تعمل على تطوير وتدريب موظفي جهاز الرقابة الأعلى». حيث أنه ومنذ انشائه، عمل المدقق العام والإدارة العليا في مكتب تدقيق الدولة على إيلاء الكثير من الاهتمام لعمليات التدريب، حيث ان لها دور يعد من أحد الأدوار المهمة والمعقدة في عمليات إدارة مكتب تدقيق الدولة.

وقد عمل مكتب تدقيق الدولة مؤخرا على اجراء استبيان حول ردود فعل مدققي الدولة نحو عمليات التدريب من خلال محرك بحث قوقل Google Drive. وعلى الرغم من أن عدد الردود المتلقاه لم يشكل رقماً كبيراً، إلا أن النتائج قد كشفت عن بعض الحقائق المثيرة حول مدى وعي المدققين بعمليات التدريب.

وكما ذكر سابقاً، تلعب عمليات التدريب دوراً رئيسياً في تطوير الموارد البشرية. الأمر الذي يتضح كذلك من خلال بيئات العمل في مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي، حيث بلغت ما نسبته 70% من الردود التي ركزت على الدور المهم لعمليات التدريب بالنسبة للموظفين (الرسم رقم 1). وقد لوحظ كذلك ان كافة الردود قد اتفقت على مدى أهمية عمليات التدريب، بينما إشارات القليل منها إلى انها لا تعد مهمة جدا أو انها لا تحمل أيه أهمية تذكر.

Figure 1. The importance of training attached to auditors

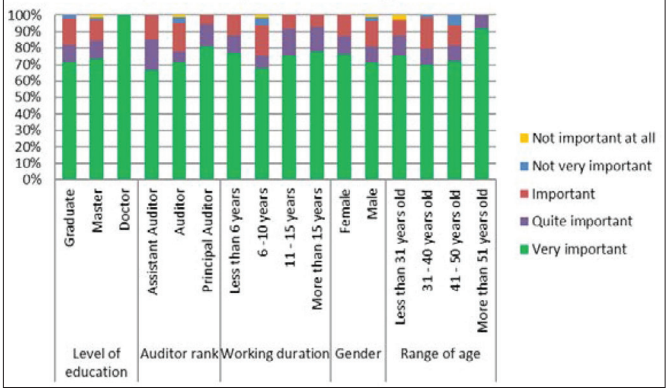

ومن خلال فحص كيفية اختيار المدققين للبرامج التدريبية (الرسم رقم 2)، فقد تم التوصل إلى ان تقريبا كافة الردود قد اتفقت مع الاقتراحات الستة المقدمة. «تعد البرامج التدريبية مفيدة للقيام بمهام جديدة»، حيث اكتسب هذا البند أعلى نسبة من الأصوات من خلال الإجابة بـ «موافق بشدة»، واعتبر كذلك كأكثر الأسباب اقتناعاً مقارنة بالبقية. ومن المثير للاهتمام، ان الإجابة بـ «الاهتمام بتعلم أمور جديدة» قد اكتسب نسبة عالية أيضا من الأصوات مقارنة بالإجابة

بـ «موافق بشدة»، أكثر من الإجابة بـ «مفيدة للحصول على الترقية «أو» الحصول على التشجيع من المدراء».

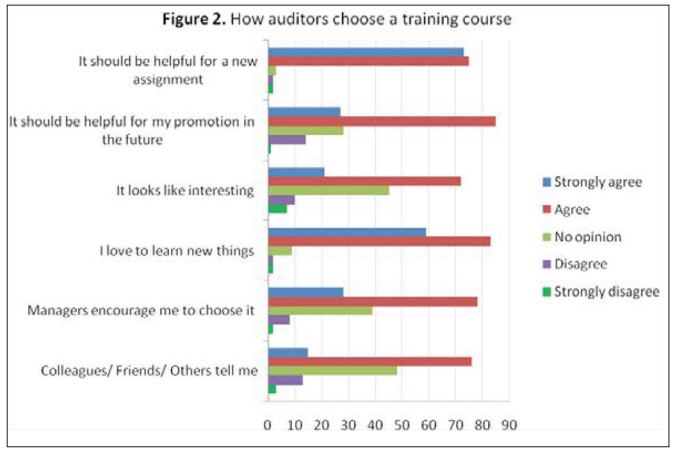

وفي محاولة الكشف عن أسباب أخرى لألتحاق المدققين بالبرامج التدريبية، والتي تمت من خلال طرح أسئلة للإجابة من خلال الاستبيان، فقد قدمت النتائج التي تم التوصل إليها أسباباً متعددة (الجدول رقم1).

وقد كان الاختيار الأكثر شيوعاً للمدققين هو «التطوير من كفاءاتهم المهنية» (30%) أو «لإرضاء رغباتهم الشخصية في التعلم» (23%). وقد قدمت هذه النتائج أدلة أكثر حول أحد الاستنتاجات المذكورة سابقاً والتي بدورها تشجع عمليات التعليم التي تؤثر على رغبة الموظفين في المشاركة في برامج التدريب، ومدى الجهود المبذولة خلال عمليات التدريب، بالإضافة إلى دورها في المواظبة على تطبيق هذه المهارات بعد عمليات التدريب. ومع ذلك، أوضحت بعض الردود (14%) ان التسجيل في برامج التدريب كان امرا إلزامياً على الموظفين. وقد تشكل بعض البرامج التدريبية عنصرا جاذباً للمدققين، بينما يعتقد أساساً انها ستقدم المساعدة للمدققين فيما يتعلق بمهام جديدة أو لتحسين كفاءاتهم المهنية. الأمر الذي يبدو ظاهراً من خلال إجابات المدققين على السؤال «ماهي رغباتكم حول محتوى الدورات التدريبية المعنية بتنمية كفاءاتكم؟». وقد اتي اختيار «المزيد من تقنيات التدقيق وتقديم المنهجيات الحديثة» كأكثر الاختيارات شيوعاً من بين اختيارات المدققين. بينما طالب آخرون بإدراج العمل الجماعي، وبعض المهارات البسيطة والتدريب على القيادة. ويرغب المدققين كذلك بالخضوع لعمليات التدريب على يد مدققين خبراء أو مدراء. وأبدوا رغباتهم كذلك في اعداد جداول تدريبية وعمليات منفصلة.

بالمختصر، أوضح الاستبيان مدى أهمية عمليات التدريب بالنسبة للمدققين في مكتب تدقيق الدولة (SAV). كما كشف كذلك عن أن هنالك أسباب عديدة والتي بدورها تدفع المدققين لحضور البرامج التدريبية. حيث شكلت البرامج التدريبية عنصراً جاذباً للمدققين، إذ أدت إلى انجازهم لعمليات التدقيق بشكل أفضل، وطورت أو حسنت من كفاءاتهم الوظيفية، او كانت متماشية مع متطلباتهم ورغباتهم التعليمية. أما ومن ناحية أخرى فقد أجاب بعض المدققين بأن حضورهم لهذه البرامج التدريبية كان أمراً إلزامياً.

التوصيات الخاصة بكبار المدراء

تقع على عاتق كبار المدراء مسؤولية الفهم الواعي والشامل لأدوارهم ذات الصلة بعمليات التدريب. ومن ضمن إطار السياق الحالي لمكتب تدقيق الدولة وجمهورية فيتنام، نرى انه ينبغي ان يتم تحويل التصورات المعنية بمدى

Table 1: Extra reasons why auditors choose a particular training course

Reason	%
Enhance auditors' professional competencies	30%
A desire for learning by auditors themselves	23%
Professional obligations/ To get a higher auditor rank, wages	14%
Meet new people to exchange knowledge	2%
Close friends/ Others told/ Follow others in learning	3%
No opinion	21%
Other ideas (career development, necessary for sustainable development of the SAV, compete with colleague, etc)	7%
Total	**100%**

أهمية التدريب في تطوير كفاءات المدققين إلى إجراءات على النحو التالي:

1- المشاركة وبشكل فعال في البرامج التدريبية كمدربين بغرض تطوير وتحسين القدرات والمنهجيات التعليمية، حيث يمتلك كبار المدراء خبرة واسعة خاصة فيما يتعلق بالبرامج التدريبية التي يتم عقدها في إدارتهم.

2- طرح فرص تدريبية متساوية لكافة الموظفين.

3- تحديد مهام أو تقديم جوائز قائمة على المعارف التدقيقية المكتسبة من البرامج التدريبية وذلك في أقرب وقت ممكن.

4- عدم منح أيه أعمال إضافية للمدققين الخاضعين للبرامج التدريبية.

5- تشجيع وتسهيل عمليات الالتحاق بالبرامج التدريبة للمدققين.

ينبغي نشر كافة الحلول المذكورة أعلاه وتطبيقها من قبل كبار المدراء، وخاصة مدير الإدارة بشكل مستمر وعلى نحو شفاف على مدار السنين.

توصيات خاصة بإدارة الموظفين

تقع على إدارة الموظفين مسؤولية إدارة كافة البرامج التدريبية في مكتب تدقيق الدولة في جمهورية الفيتنام، بالإضافة إلى عملها على تقديم توصيات للمدقق العام حول السياسات المعنية بتطوير الموارد البشرية بما في ذلك عمليات التدريب. وينبغي وبجدية النظر في بعض من الحلول التالية:

1- وضع برامج تدريبية معنية بمنهجيات التدقيق والتقنيات الجديدة في المجال إلى جانب تلك المعنية بالخبرات البسيطة للمدققين.

2- وضع برامج تدريبية خاصة بفرق العمل والتدريب على القيادة (حيث يعتبر العمل الجماعي أحد الصفات المميزة لأعمال التدقيق).

3- تقديم توصيات للمدقق العام تعنى بمبدأ الشفافية والوضوح والسياسات المفصلة، إلى جانب التوجهات المعنية بالزيادات والمكافآت والضوابط السلوكية للمدققين الداخلين. كما ينبغي الاستفادة من عدد الساعات التدريبية/ سنوياً واعتبارها كجزء من مقاييس التقييم والعلاوات السنوية.

4- نشر المعلومات المعنية بتطوير وتحسين الموارد البشرية بشفافية.

5- إعداد الأدلة التوجيهية الخاصة بتطوير وتحسين مهنة التدقيق.

الاستنتاجات

توصلنا من خلال عملنا هذا إلى مدى أهمية عمليات التدريب بالنسبة للمدققين. حيث شكلت البرامج التدريبية في بادئ الأمر عنصراً مهماً للمدققين وذلك كونها تعمل على إعدادهم لتولى المهام الجديدة، حيث تعمل هذه البرامج على تطوير وتحسين الموظفين في مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي (SKAs) بالإضافة إلى رفع مستوى الثقة لدى المدققين في أثناء أدائهم لمهامهم الجديدة. وعلى المدى البعيد، تعمل البرامج التدريبة المستمرة على اتاحة الفرصة للموظفين وذلك لتطوير وتحسين كفاءاتهم، بالإضافة إلى اتفاق معظم المدققين في (SKAs) على مدى الفائدة المحققة من هذه البرامج وذلك فيما يتعلق بالترقيات التي يمكن أن يحصوا عليها. وعلى الرغم من كون بعض هذه البرامج التدريبية إلزامية، إلا انها تعتبر كمؤشرات للمدققين لتحقيق أجور أو مناصب أفضل في مشوارهم الوظيفي. بينما تم التوصل وبالإجماع على مدى أهمية التدريب للمدققين، إلا انه قد تفاوتت أسباب اختيارهم لهذه البرامج وبشكل ملحوظ. حيث اعتبرت هذه البرامج التدريبية كعنصر جاذب للمدققين وذلك لكونها تعينهم على أداء مهامهم الجديدة. وأتت رغبة المدققين بأداء أعمال التدقيق بشكل أفضل كأحد أقوى الدوافع للتسجيل في البرامج التدريبية المدرجة في مكتب تدقيق الدولة الفيتنامي. بالإضافة إلى إمكانية حصولهم على الترقيات الوظيفة وذلك بعض خضوعهم لهذه البرامج التدريبية. ومع ذلك سجل بعض المدققين في هذه البرامج فقط بغرض إرضاء رغباتهم في التعلم. بينما سجل عدد قليل جداً من المدققين في البرامج التدريبة فقط لكونها إلزامية.

يعتقد انه ومن خلال الحلول المقترحة أعلاه يمكن تشجيع كافة المدققين على تعلم وتطبيق ما تم اكتسابه من البرامج التدريبة. وكنتيجة لذلك وعلى المدى الطويل، يمكن إنشاء ثقافة تعليمية خاصة بالمدققين، والتي بدورها ستؤدي إلى وضع أسس سليمة لعمليات التنمية المستدامة لمكتب تدقيق الدولة.

التدقيق على عمليات توفير الطاقة في الإدارة العامة في سلوفاكيا

بقلم: آيجور بلاسكو وإمريك جال

تمتلك مجموعة عمل الإنتوساي للتدقيق البيئي WEGA مجموعة من الأهداف. أحد هذه الأهداف هو إعداد مشروع حول الطاقة. وهذه هي تجربة الجهاز السلوفاكي.

يعتبر التساؤل عن الموارد وكفاءتها قديما كقدم وجود الجنس البشري، فمنظمة الإنتوساي وأجهزة الرقابة العليا تفكر أيضا في هذا الموضوع بالتأكيد. كما أن كفاءة الطاقة هي أساس استراتيجية أوربا لعام 2020 للنمو الذكي ،والدائم والشامل، والانتقال لاقتصاد فعال الموارد. إن كفاءة الطاقة هي أحد الطرق الأكثر فعالية في تكلفة تعزيز أمن مورد الطاقة. فكفاءة الطاقة نفسها هي أحد أكبر موارد الطاقة ونفس الحالة هي بالتأكيد داخل أوربا.

ولهذا السبب قام الاتحاد الأوربي «EU» بوضع هدف لتوفير 20% من استهلاك طاقته الأساسية بحلول 2020. لتحقيق ذلك الهدف يجب أن يساعد الاتحاد الأوربي بتحقيق أهداف طاقة وطقس طويلة الأمد. إن الآثار المجتمعة لاجراءات الاتحاد الأوربي الحالية والجديدة لديها الامكانية لتوفير 1000 يورو في كل منزل سنويا، وتقديم ما يقارب من 2 مليون وظيفة، وتقليص الانبعاثات الغازية بواسطة المباني الخضراء لما يقارب 740 مليون طن.

إن أكبر إمكانية لتوفير الطاقة تكمن في إدارة استهلاك الطاقة الفعال وبشكل خاص في العقار المملوك مثل المباني والبيوت. ويمكن للقطاع العام أن يأخذ دور قيادي في تجديد مباني القطاع العام وتطوير أداء الطاقة للعناصر والتطبيقات المستخدمة في هذه المباني، وتجديد المباني العامة من خلال أهداف ملزمة وتقديم معايير الطاقة ذات الكفاءة في الصرف العام، والرؤية المستقبلية للالتزام بتقليل استهلاك الطاقة اجمالا. ولكن من هي الدول وما هي انجازات أجهزة رقابتها العليا في هذ المجال؟ في عام 2015 قام جهاز الرقابة الأعلى في سلوفاكيا بتدقيق شامل للالتزام والأداء كجزء من مشروع مجموعة عمل الإنتوساي للتدقيق البيئي WGEA على عمليات توفير الطاقة. وكان هدف التدقيق هو تقييم إكمال المهام من قبل الدولة طبقا للإتفاقيات الدولية المتبناة وتشريعات الاتحاد الأوربي، وأخيرا الوفاء بالهدف طويل الأمد لتخفيض الاستهلاك الرئيسي للطاقة بنسبة 20% بحلول 2020.

في سلوفاكيا، تمتلك العديد من الوزارات والمؤسسات الإدارية للدولة مسئوليات تجاه مبادرات كفاءة الطاقة وتوفيرها في القطاع العام. فالمؤسسة المسئولية أساسا عن إدارة كفاءة طاقة القطاع العام وتوفيرها في سلوفاكيا هي وزارة الاقتصاد. لم يكن جهاز الرقابة الأعلى السلوفاكي قادرا على تدقيق جميع هذه المؤسسات لعدم توفر الموارد، ولكن التدقيق غطى أهم المؤسسات المسئولة عن كفاءة الطاقة داخل الدولة.

تم القيام بالتدقيق في وزارة الاقتصاد، ووزارة البيئة، ووزارة الزراعة والتنمية للمناطق الريفية، ووكالة الابتكار والطاقة السلوفاكية، والصندوق البيئي والوكالة الزراعية. وكان الوقت الزمني للتدقيق ما بين عام 2012 – 2014.

تبنت الجمهورية السلوفاكية ونفذت داخل إطار عملها القانوني جميع توجيهات واهتمامات الاتحاد الأوربي لفعالية الطاقة وتوفيرها. تم تنفيذ مفهوم توفير الطاقة من خلال خطط من ثلاثة سنوات. بداية فقرة وقيمة وزارة الاقتصاد سير العمل لتحقيق الأهداف الوطنية كل سنة، وعند الضرورة، قامت الوزارات بتعديل الأهداف واعلام المفوضية الأوربية (EC) عن هذه التغييرات. كما قامت الوزارة أيضا بتأسيس لجنة وزارية داخلية دائمة لإعداد خطط عمل لفعالية الطاقة في سلوفاكيا. يصدر جهاز الرقابة الأعلى السلوفاكي التقارير ذات العلاقة على موقعه الإلكتروني.

وكشف التدقيق على وزارة الاقتصاد العديد من حالات القصور تتعلق بتحقيق سير العمل في سلوفاكيا للأهداف الاستراتيجية الوطنية، وتم تحديدها كما يلي:

1- المخاطر المالية-المشتقة من نظام تمويل الأنشطة

1/1 اعتبرت الموارد غير كافية ومجزأة وغير منسقة. لم يكن هنالك آلية نظامية لدعم وتوحيد آليات الدعم وعمل شروط لقبول الأدوات والآليات الجديدة.

1/2 المشاكل في عمليات الدخول على تمويل خطط ومنتجات توفير الطاقة للبلديات نظرا للتشريعات الخاصة (القانون الدستوري 493/2011 حول المسئولية المالية) والذي ينص على قوانين محددة للمديونية المطبقة في الإدارات العامة والبلديات.

فبعض البلديات لا يمكنها اقتراض الأموال.
1/3 الموارد الغير كافية لتمويل عمليات التمويل الإلزامية للمباني الإدارية للدولة والتي تفي بأهداف عمليات توفير الطاقة.
1/4 الاستخدام الغير فعال لصناديق الاتحاد الأوربي الأساسية. فعلى سبيل المثال، حالات القصور التي كشفتها عمليات التدقيق في التقارير حول عمليات الشراء العامة، أو الاستخدام المنخفض أو غير الفعال للموارد المالية المخصصة والتعقيد الإداري المرتفع.

2- مخاطر القدرات-قله عدد الموظفين في مجال ترشيد الطاقة

2/1 مع الطلب المتزايد على العناصر التحليلية والإدارية للعمليات، يكون من الضروري زيادة عدد موظفي الدولة في المجال المعني. خلال عملية التدقيق تواجد 4 موظفين فقط في وزارة الاقتصاد للقيام بالتحليل ووضع التشريع وادارة عمليات التمويل، وتقييم البرامج، ورقابة الصرف وإدارة البرنامج.
2/2 عانت جميع الأعضاء المركزية لإدارات الدولة نفس المشاكل المذكورة في النقطة السابقة، وهي تواجد موظفين يمتلكون مؤهلات ضعيفة أو ليس لديهم بالأصل المؤهلات ولا يتوفر لديهم وقت كاف للقيام بواجبات جدول الأعمال. كما كان هنالك مستوى مرتفع من عوامل الجذب للموظفين خارج الجهة قللت من الاستمرارية والأداء.
2/3 استغرقت عمليات التقييم الضرورية الكثير من الوقت نظرا للمستوى المنخفض في عدد الموظفين المسئولين عن المهام.
2/4 عدم استعداد الأقسام الإدارية للدولة للتعامل مع المتطلبات المتزايدة من خطط توفير الطاقة النابعة من الالتزامات مع الاتحاد الأوربي.

3- المخاطر المتعلقة بتقييم مقاييس فعالية الطاقة والتقدم نحو تحقيق أهداف البرنامج

3/1 لم تكن مؤشرات التوفير إلزامية دائما- فنقص البيانات لم يسمح بتقييم عمليات التوفير المحتملة.
3/2 كانت المحاسبة لأساليب توفير الطاقة معقدة.
3/3 لن تترأس وزارة الاقتصاد أي برنامج تشغيلي خلال الفترة من 2014-2020. وذلك يعني بأنه لن يكون لها أي تأثير مباشر لتحديد مشاريع توفير الطاقة التي يجب أن تكون لها الأولوية.
3/4 تم اكتشاف حالات اهمال كبيرة في مشاريع مشابهة، وتم اكتشاف تفاوت كبيرة في تكاليف مشاريع كانت متشابهة أو غالبا ما كانت متشابهة. يجب أن يكون أساس تمويل فعالية الطاقة من موارد الاتحاد الأوربي العامة مساويا لتلك المشاريع في القطاع الخاص.
3/5 كانت بعض طرق وأدلة تقييم المفوضية الأوربية تفتقر لعمل حسابات معينة.

4- مخاطر تتعلق بالترجمة

4/1 لا يوجد نظام فحص لما قبل وما بعد تبني لوائح الاتحاد الأوربي. فبعد تبني اتفاقية ليسبون أتى نظام اللوائح التفويضية (اللوائح التفويضية تسمح للمفوضية الأوربية بإصدار لائحة معتمدة فقط من قبل برلمان الاتحاد الأوربي). في حالة اكتشاف خطأ في الترجمة، تتم طباعة الأنظمة وتفعيلها مع تصحيح الخطأ المطبعي قبل التصويب (مع مراعاة الوقت الضائع). تتم الموافقة على الترجمة من قبل المفوضية الأوربية بدون احتمال القيام بالتسليم. أن ضيق الوقت جعل من المستحيل فحص الاستخدام الصحيح للغة السلوفاكية وذلك فيما يتعلق بإطار العمل التشريعي السلوفاكي. وفي الوقت الحاضر تتم عمليات التصديق على عمليات الترجمة بشكل غير رسمي من قبل DG وترجمة DE ووزارة الاقتصاد. لا يوجد ضمان بأن جميع اللوائح سيتم فحصها.

إجمالاً، بينت نتائج التدقيق النقاط التالية:

- خرقت سلوفاكيا واجبها الخاص بالقيام بالتجديد السنوي، لـ 3% من اجمالي المساحة التي تم تدفئتها وتبريدها داخل المباني المملوكة والمدارة من قبل الحكومة وأجهزتها.
- لتحقيق أهداف سياسة توفير الطاقة، يجب على الحكومة أن تستخدم وبشكل منظم العوائد من خطة إطلاق التجارة والايرادات وأيضاً استغلال المحصلة من الكهرباء، والفحم، ومبيعات الغاز الطبيعي.
- عدم كفاية الموارد لتمويل البناء الاجباري لمباني الإدارة الحكومية خلال الفترة 2014 – 2020.

لتقليل حالات النقص المكتشفة، وافقت الجهات الخاضعة للتدقيق على 27 مقياسا والتي سيقوم جهاز الرقابة الأعلى السلوفاكي بمراقبة استيفائها. ووجد التقرير أنه قد يكون من الضروري تبسيط الإجراءات الإدارية ومحاولة الحصول على الدعم الحكومي لتحقيق توفير الطاقة.

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بمكتب التدقيق الأعلى للجمهورية السلوفاكية على العنوان التالي:

البريد الإلكتروني: info@nku.gov.sk
الموقع الإلكتروني: http://www.nku.gov.sk

الموارد الإضافية: مجموعة العمل تدقيق البيئي
http://www.enviromental-auditing.org

الكفاءة الاجمالية واتجاهات الكفاءة وسياساتها في الاتحاد الأوربي EU27 أكتوبر 2009:
http://ec.europa.eu/energy/intelligent/projects/sites/iee-projects/files/projects/documents/odyssee_mure_eu_overall_trends_brochure_en.pdf

ماذا يحدث في الأنتوساي

الاجتماع الـ 14 للجنة التوجيهية لمجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي INTOSAI WGEA حول مشروع مسودة مشاريع البحث السادس، مستجدات المواد الارشادية مراجعات 4ISSAIs

استضاف الجهاز المركزي للحسابات - جمهورية مصر العربية (ASA) الاجتماع الـ 14 للجنة التوجيهية لمجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي INTOSAI WGEA وذلك في القاهرة، جمهورية مصر العربية في الفترة من 29 سبتمبر 2015 إلى 1 أكتوبر 2015. وحضر الاجتماع 35 وفداً بالنيابة عن 15 جهازا أعلى للرقابة.

ويهدف الاجتماع إلى مناقشة وتأييد خطة عمل مجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي WGEA 2014-2016 والتي تتضمن الخطوات القادمة واللازمة لوضع اللمسات الأخيرة على النتائج المنبثقة عن مشاريع مجموعة العمل:

- مناقشة وتأييد مسودة مشاريع البحث الـ 7، ومستجدات المواد الارشادية الـ 1 والمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا الـ 4.
- مواضع أخرى مثل: تطوير عمليات التعاون بين مجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي INTOSAI WGEA والمجموعة الإقليمية التابعة لـ WGEA RWGEA ومدى التقدم في عمل الأمانة العامة لـ WGEA، بالإضافة إلى إنجازاتها وأنشطتها المستقبلية.
- الأنشطة المحتمل اضافتها لخطة العمل المقبلة 2017-2019.

وقد أكد د. هاري أزهار أزيس - رئيس BPK و WEGA - على أهمية التوازن ما بين علم الاقتصاد وعلم البيئة والجوانب الاجتماعية وذلك في أثناء إدارة الأنشطة الاقتصادية خاصة تلك التي تستخدم أغلب الموارد الطبيعية بغرض الحفاظ على التنمية المستدامة. وذكر كذلك بعضا من المواضيع البيئية التي أصبحت تشكل مشاكل عالمية، بحيث ينبغي على أجهزة الرقابة العليا العمل سويه لمواجهته وذلك من خلال عمليات التدقيق التعاونية، والأبحاث المشتركة وتحديث أدلة التدقيق وتبادل الخبرات المعنية بعمليات التدقيق البيئي.

وقد تم، على المستوى العالمي، تشكيل مجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي INTOSAI WGEA بهدف تشجيع استخدام تفويضات وأدوات التدقيق وذلك في مجال سياسات حماية البيئة، وذلك من قبل كل من أعضاء

مجموعة العمل وأجهزة الرقابة العليا - غير الأعضاء. وقد تم تقديم ضمانات لـ د. هاري أزهار ازيس بأن نتائج الاجتماع تهدف وبالدرجة الأولى إلى تطوير مخرجات تعود بالنفع على مجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي، بالإضافة إلى كونها تعمل على تطوير خطة العمل المقبلة 2017 2019-. ورحب المستشار هشام جنينه، رئيس الجهاز المركزي للحسابات - جمهورية مصر العربية (ASA) بالوفود المشاركة، وصرح بأن الاجتماع يعد كمناسبة مميزة تهدف إلى تبادل الآراء والخبرات بين أجهزة الرقابة العليا في كافة أنحاء العالم وذلك بغرض مناقشة المواضيع البيئية عبر الحدود الإقليمية. وقد صرح كذلك بأن الاجتماع له أن يشكل روابط قوية ما بين أجهزة الرقابة العليا والخبراء، حيث أن لهم مصالح مشتركة حول مواضيع بيئية معينية.

الوفود المشاركة في الاجتماع الـ 14 للجنة التوجيهية لـ INTOSAI WGEA

نتائج الاجتماع الـ 14 للجنة التوجيهية لـ INTOSAI WGEA

نتج عن الاجتماع الـ 14 للجنة التوجيهية لمجموعة عمل الأنتوساي المعنية بالتدقيق البيئي INTOSAI WGEA كل من التالي:

1- موافقة اللجنة التوجيهية على مسودة المشاريع التي تتألف من 6 مشاريع بحثية، ومستجدات المواد الإرشادية (1) ومراجعات المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا 4 ISSAIs. وسيتم تقديم مشروع البحث للأمانة العامة في ديسمبر 2015.

2- تنفيذ البرنامج التدريبي الدولي الثالث في مركز التدريب العالمي في جيابور، الهند والذي من المقرر عقده في الفترة من 17 – 30 نوفمبر 2015.

3- إصدارات مجلة الخطوط الخضراء (Greenlines) في ديسمبر 2015.

4- مناقشة اللجنة التوجيهية للمواضيع المتعددة والمحتملة إلى جانب الأنشطة التي يمكن ادراجها من ضمن خطة العمل المقبلة 2017-2019.

5- اجتماع الـ 17 لمجلس الـ INTOSAI WGEA والذي من المقرر عقده في السنة القادمة في شهر أكتوبر 2016. وسيتم تحديد الجهة المستضيفة للاجتماع لاحقاً.

الخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها هي كالتالي:

1- سيعمل قادة المشروع على تقديم المسودة القائمة على مخرجات اجتماع جمهورية مصر العربية إلى الأمنة العامة وذلك في منتصف شهر ديسمبر 2015. وستقوم الأمانة العامة بأرسال المسودة النهائية إلى أعضاء اللجنة التوجيهية بغرض الموافقة النهائية وذلك في نهائية شهر يناير 2016.

2- فيما يتعلق بالتطورات على خطة العمل المقبلة 2017 2019-، ستقوم الأمانة العامة بتحديد الأهداف الخاصة بكل موضوع من المواضيع المحتملة والأنشطة القائمة على نتائج الاجتماع والاستبيان الـ 8. وسيتم ارسال مسودة خطة العمل المقبلة إلى كافة أعضاء اللجنة التوجيهية وسيتم طرحها خلال الاجتماع الـ 17 للمجلس في 2016.

إعلان باريس

توقيع أجهزة الرقابة العليا على إعلان باريس

بناء على مبادرة كل من أجهزة الرقابة العليا الفرنسي والتشيلي، اجتمعت عشرة أجهزة رقابية ذات صفات قضائية في باريس في 13 نوفمبر 2015 وافقوا على إعلان مشترك في حضور عدة مراقبين آخرين من أجهزة الرقابة العليا.

وتحت رعاية مجموعة العمل حول «قيمة وفوائد جهاز الرقابة الأعلى» (WGVBS) ومن خلال ضمن لجنة مشاركة المعرفة (KSC)، إغتنمت بعض أجهزة الرقابة الأعضاء ذات الصفات القضائية (بيرو، تشيلي، فرنسا) الفرصة لعمل إطار عمل للتواصل وتعزيز قيمة وفوائد النموذج الخاص بهم. ومع دعم مجموعة العمل (WGVBS) تم تشكيل مجموعة تتكون من أجهزة الرقابة العليا لكل من البرازيل، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، المغرب، تونس، تركيا ، وبيرو. و الهدف الأساسي للمجموعة هو تجميع المعلومات على أفضل الممارسات التي تم تنفيذها من قبل أجهزة الرقابة العليا ذات السلطة القضائية واستقلاليتهم في عملية الحكم على الحسابات وبالتالي تحديد المسؤولية في إدارة الأموال العامة. وكان ذلك خطوة هامة تجاه الاعتراف الدولي بـ» قيمة وفوائد " المنظمة الرقابية ذات السلطة الإضافية لفرض العقوبات.

التأكيد على القيم الموروثة للنموذج القضائي

كان التجمع الأول للوفود البالغ عددهم خمسة عشر هو نقطة الانطلاق للطموح المشترك. وكان التحدي هو إظهار أن المبادئ التي تحكم أجهزتنا الرقابية وبعيدا عن المثالية، تشكل مجموعة متناسقة من استقلالية كاملة التأكيد. وركزت مجموعات المناقشة الثلاثة للندوة على وضع جهاز الرقابة الأعلى داخل الدولة وعلاقته مع السلطة الدستورية، والمهمة القضائية لأجهزة الرقابة العليا: الأهمية، والنطاق، ووضع الادعاء.

ونتيجة لهذا الاجتماع، حددت أجهزة الرقابة العليا الأساس لإعلان مشترك، ويتضمن هذا الأساس العناصر التالية:

- يعمل جهاز الرقابة الأعلى ذي الصفة القضائية جنبا إلى جنب مع الجهات الأخرى وبشكل خاص مع البرلمان، ويتمتع بضمان دستوري لاستقلاليته. علاوة على ذلك، تساهم آليات مختلفة في استقلالية المالية واستقلالية برامجه.
- يعتبر دور القاضي المالي المختص فعالا وغير محدد بفرض عقوبات على المخالفات المحاسبية.
- وجود مكتب نيابة عامة مستقلة يضمن للقضاء تنفيذ عادل للقانون.

إعلان باريس، بداية جديدة

يشكل اعلان باريس خطوة رئيسية لأجهزة الرقابة العليا ذات الصفة القضائية، فهو يحدد المهمة القضائية ويقدم مفهوم عام للقيم الأساسية لهذه المهمة.

- الاستقلالية مرتبطة بالوضع ذو الصفة القضائية.
- قانونية إجراءات التدقيق والمعايير القابلة للتطبيق.
- البحث عن الأدلة الموضوعية.
- احترام حقوق الشعب.
- الشفافية والعدالة في الإجراءات.
- وجود ثقافة قوية للمسائلة.

وفي البيان الختامي، عبر الرئيس الأول السيد ديدير ميجود عن رغبته في عقد «اجتماع دوري لكافة الأعضاء للمناقشة وتبادل الآراء». وتم الموافقة على هذا الاقتراح، وحدد مكان الاجتماع القادم في تركيا، شاكرين الجهاز التركي على الاستضافة. والموضوع الأكثر أهمية هو اجماع أجهزة الرقابة على موضوع رئيسي للاجتماع القادم: الأدوات المستخدمة من قبل أجهزة الرقابة العليا ذات الصفة القضائية لمكافحة الاحتيال والفساد.

وأعلن السيد ميجود بأنه سيتم تقديم إعلان باريس والتوقيع عليه من قبل أعضاء الاجتماع خلال الاجتماع الثاني والعشرون للإنتوساي. ويتطلع المنتدى إلى أن تشارك أجهزة الرقابة العليا الأخرى في تعزيز هذه القيم.

يمكن الحصول على إعلان باريس كامل على العنوان التالي:

https://www.ccomptes.fr/content/download/87975/2100818/version/2/file/2015113-Paris-declaration-SAIs.PDF

مؤتمر اليوروساي الثاني للشباب (YES2.0) النتائج و التوصيات

بقلم رئيس الجهاز الإسرائيلي

انعقد مؤتمر اليوروساي الثاني للشباب (YES2.0) في القدس – إسرائيل في الفترة ما بين 9–12 نوفمبر 2015 وتمحور حول موضوع الأفراد وأجهزة الرقابة العليا.

إن العالم اليوم يواجه تحديات في مجال الرقابة العامة ومدى توفر فرصها المميزة. ونحن نشهد ثورات تقنية غير عادية تؤثر على جميع نواحي حياتنا. إن هذه التقنيات الحديثة تجلب أفكاراً جديدة وتساهم التغيرات بتشكيل مجتمعنا والعلاقات بين الأفراد والمجتمع والدولة. وتقوي هذه التقنيات الحديثة دور الفرد في المجتمع. نحن نعيش في «عصر الفرد».

هذه التطورات التقنية والاجتماعية المذكورة أعلاه تستنبط مجموعة من الأسئلة الأساسية فيما يتعلق بتحقيق مهمتنا كأجهزة رقابة عليا في المجتمعات التي نعمل فيها.

لقد قدم مؤتمر اليوروساي الثاني للشباب 74 مدققاً يافعاً (34 من النساء و40 من الرجال بمتوسط عمر 30) من 40 جهاز ومنظمة، الفرصة للتفكر والمناقشة والتباحث وتبادل وطرح الأسئلة المستجدة.

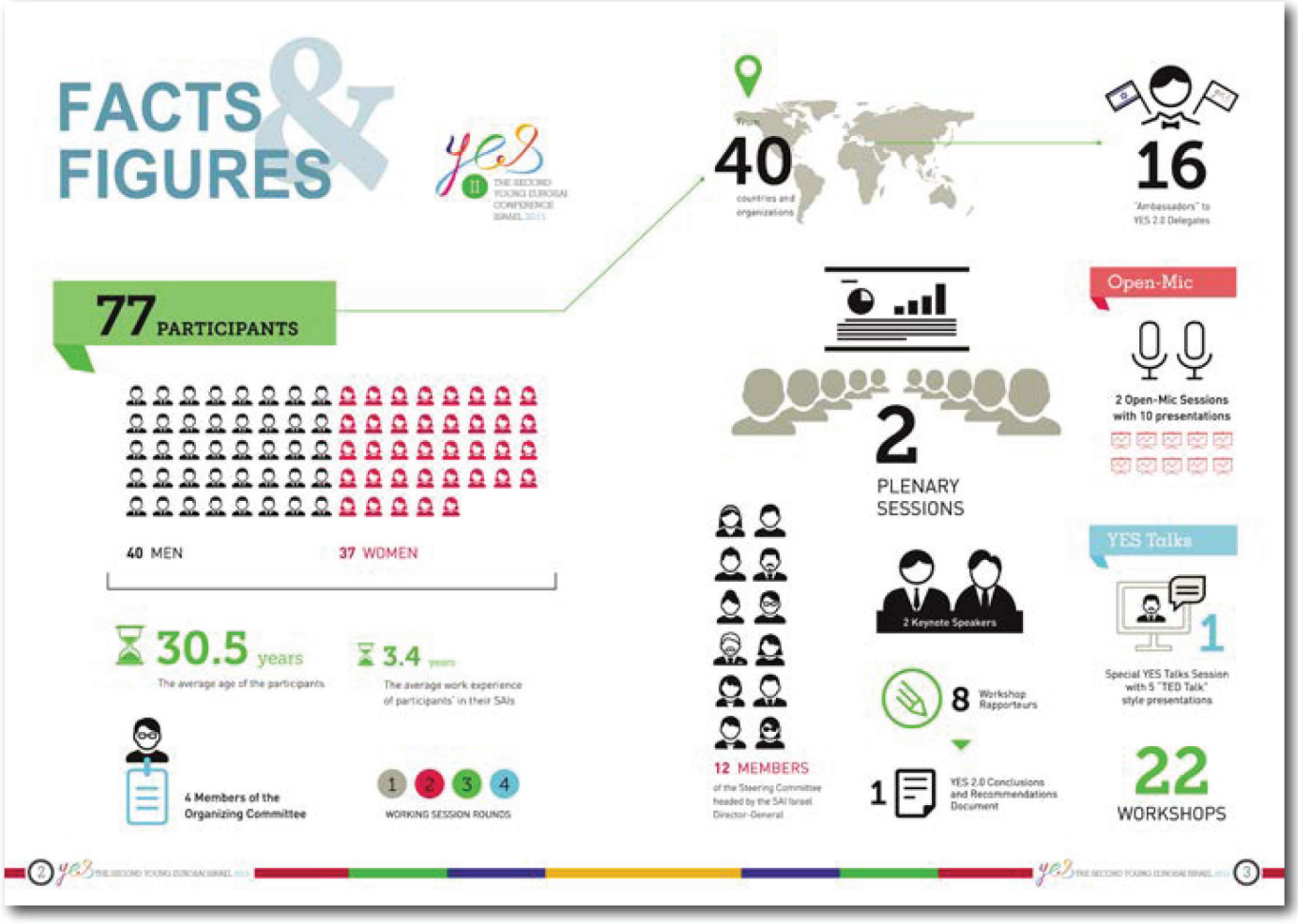

يركز المؤتمر على المشكلات والأفكار والنجاحات والإخفاقات إلى جانب الحلول الممكنة فيما يتعلق بما يلي:

التأثير العام: على سبيل المثال كيف يمكن لجهاز الرقابة الأعلى إحداث التغيرات وتحسين حياة الأفراد.

التأثير المهني: كيف يمكن لعمل أجهزة الرقابة العليا التأثير على الموظفين الأفراد والمسئولين عن الجهات المدقق عليها وكيف يتفاعل موظفو التدقيق في أجهزة الرقابة العليا معهم

التأثير الشخصي: المدققين كأفراد يعملون في بيئة تنظيمية فريدة.

كان مؤتمر اليوروساي الثاني للشباب مختلفاً في سياقه: تم استخدام تنوع كبير في الوسائل والأدوات التي تم تطويعها لتحقيق أفضل متابعة للمحور الأساسي للمؤتمر بما في ذلك «محادثات مؤتمر اليوروساي للشباب» مع 5 محاضرات بأسلوب - محادثات تيد». الأغلبية الكبرى من الأجهزة المشاركة قد قامت بتنظيم واحد أو أكثر من ورش العمل أو المحاضرات في بعض الأحيان بالتعاون مع جهاز أو أكثر من أجهزة الرقابة العليا.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بدعوة رؤساء مجموعة الرقابة العامة الأوروبية لحضور مؤتمر اليوروساي الثاني للشباب.

وقد حضر الفعاليات المصاحبة كبار ممثلي هولندا وجمهورية التشيك واسبانيا واستونيا وفنلندا يترأسهم رئيس اليوروساي ورئيس محكمة التدقيق الهولندية السيد ارنو فيسير. وقد كانت فرصاً استثنائية لهم للتشبع بالأجواء الخاصة في مؤتمر اليوروساي للشباب والتعلم من الجيل الأصغر سناً. وبكلمات رئيس اليوروساي السيد ارنو فيسير: (كنت سعيداً جداً لرؤية مستوى الطاقة الذي بذله المشاركون في مؤتمر اليوروساي للشباب ليس من خلال ما أضافوه من مناقشات إلى الاجتماعات بل بالنتائج المستنبطة خلال تلك الاجتماعات. مما جعل الفعاليات استثنائية. ومما أدهشني كذلك التنوع الكبير في ورش العمل والتي قدمها المشاركون بأنفسهم. مما يبين بأننا كأعضاء اليوروساي لدينا دروساً قيمة لنتعلم منها ونقدمها لبعضنا البعض وبأنه بإمكاننا تنظيم طرق حديثة لتبادل المعرفة بطريقة مبتكرة وملهمة. استضاف الجهاز الإسرائيلي الاجتماع على نحو ممتاز وقد قدم مجموعة من البرامج المشوقة والتي ترتكز على محور المؤتمر «الأجهزة والأفراد». فيما لو أرسل جهازكم ممثلين لهذا المؤتمر، أود أن أشكر مساهمتكم. وفيما لم يتمكن جهازكم من المشاركة فقد فاتكم شيء بالفعل).

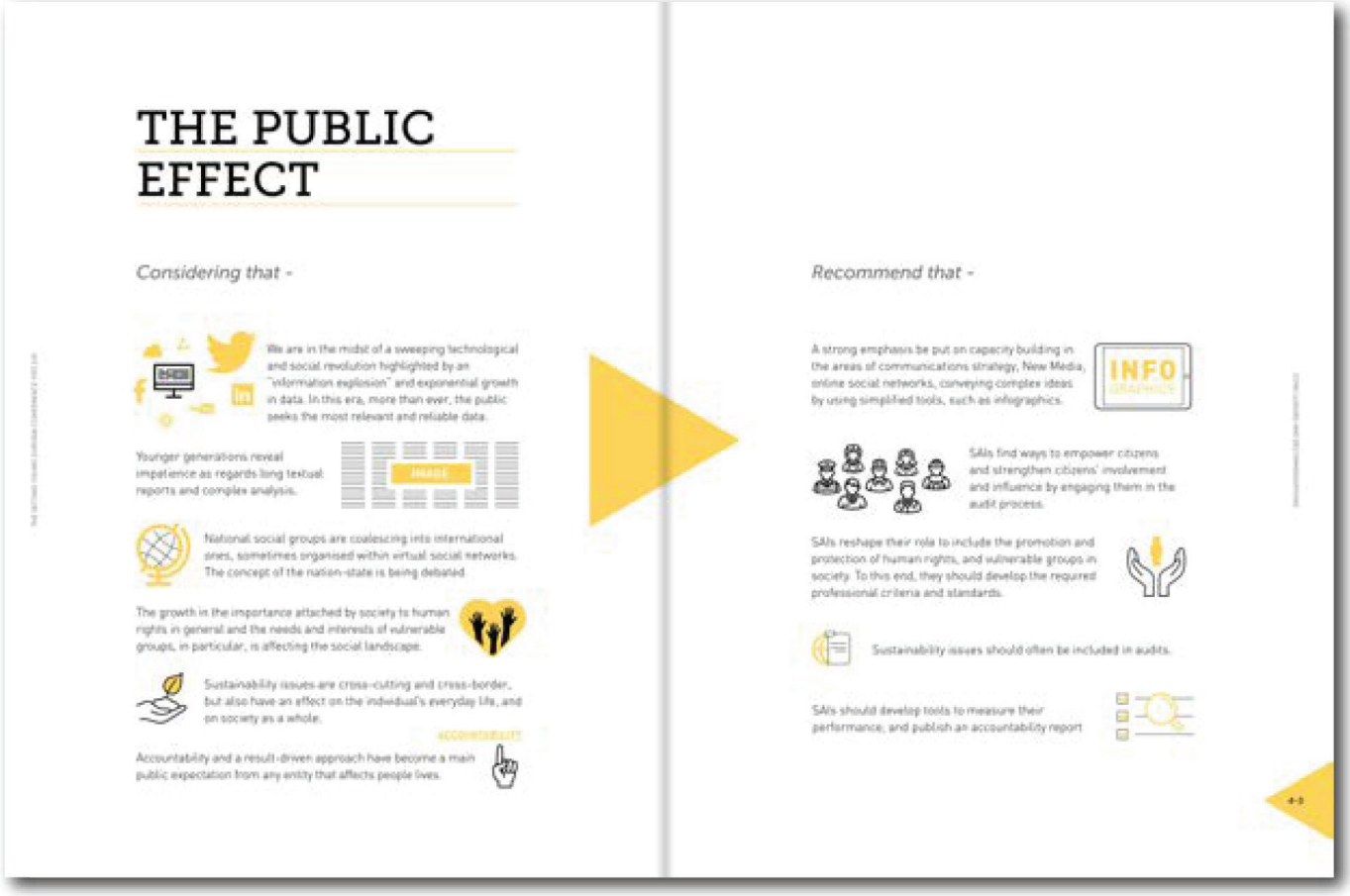

THE PROFESSIONAL EFFECT
Considering that -
Modern public administration is characterised by vast complexity, on the one hand, and a very narrow specialisation by its various units, on the other hand.
Most information created by audited bodies is digital and accessed using online devices; sometimes data is stored outside the physical premises of the audited body.
The vast amount of data produced by audited bodies grows exponentially and requires the use of Big Data "digging" tools, potentially compromising the right to privacy of officials and audited bodies' employees.
Recommend that -
New skills and specialisations in the field of information gathering, handling and analysis become part of the SAI skillset in order to cope with the complexity and interdisciplinary nature of the audited bodies.
SAIs make use of new computer programs designed to deal with vast amounts of information.
SAIs should develop new work methods suitable for dealing with huge amounts of information while compromising as little as possible the privacy of the audited bodies' employees.

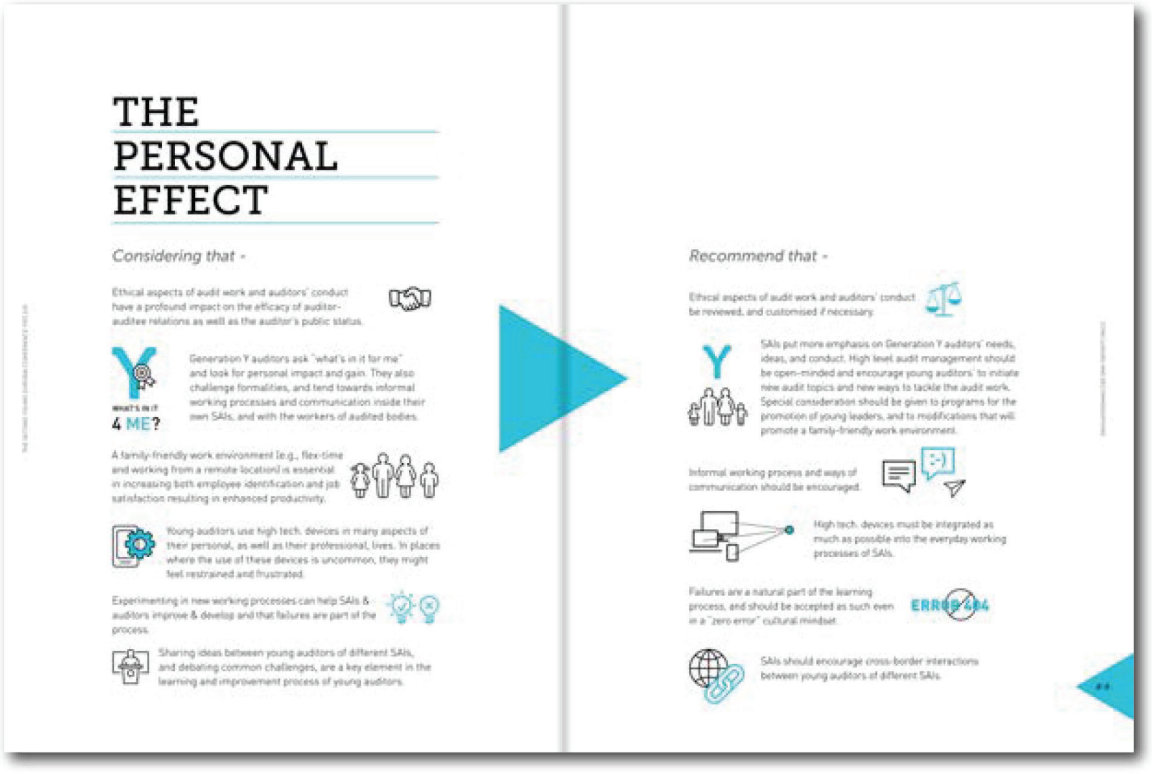
THE PERSONAL EFFECT
Considering that -
Ethical aspects of audit work and auditors' conduct have a profound impact on the efficacy of auditor-auditee relations as well as the auditor's public status.
Generation Y auditors ask "what's in it for me" and look for personal impact and gain. They also challenge formalities, and tend towards informal working processes and communication inside their own SAIs, and with the workers of audited bodies.
A family-friendly work environment (e.g., flex-time and working from a remote location) is essential in increasing both employee identification and job satisfaction resulting in enhanced productivity.
Young auditors use high tech. devices in many aspects of their personal, as well as their professional, lives. In places where the use of these devices is uncommon, they might feel restrained and frustrated.
Experimenting in new working processes can help SAIs & auditors improve & develop and that failures are part of the process.
Sharing ideas between young auditors of different SAIs, and debating common challenges, are a key element in the learning and improvement process of young auditors.
Recommend that -
Ethical aspects of audit work and auditors' conduct be reviewed, and customised if necessary.
SAIs put more emphasis on Generation Y auditors' needs, ideas, and conduct. High level audit management should be open-minded and encourage young auditors' to initiate new audit topics and new ways to tackle the audit work. Special consideration should be given to programs for the promotion of young leaders, and to modifications that will promote a family-friendly work environment.
Informal working process and ways of communication should be encouraged.
High tech. devices must be integrated as much as possible into the everyday working processes of SAIs.
Failures are a natural part of the learning process, and should be accepted as such even in a "zero error" cultural mindset.
SAIs should encourage cross-border interactions between young auditors of different SAIs.

خلال السنوات القادمة، ستضطر أجهزة الرقابة العليا للتعايش مع التحديات الفرص والصعوبات والمخاطر الناتجة عن التطورات الاجتماعية والتقنية التي تطرأ وتمت مناقشتها بشكل شامل في مؤتمر اليوروساي الثاني للشباب. وبذلك قدم المشاركين في مؤتمر اليوروساي الثاني للشباب النتائج والتوصيات التالية. نؤمن بأنها تعتبر مصدراً ملهماً لنشاطات كل من اليوروساي والانتوساي.

وبهذا، كانت توصيات مؤتمر اليوروساي الثاني للشباب ما يلي:

- يجب أن تستمر حركة اليوروساي الشبابية - يجب أن تنعقد مؤتمرات اليوروساي للشباب بشكل منتظم كل سنتين أو ثلاث سنوات.

- يجب وضع إطار عمل دائم مثل إطار عمل فرق اليوروساي للقياديين الشباب، وذلك لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه والمخاطر التي تواجه أجهزة الرقابة العليا. خاصة في النواحي المتعلقة بتوصيل الرسائل في زمن الوسائل الحديثة، والبيانات الكبيرة والخصوصية ومشاركة المواطنين وانخراطهم في عملية التدقيق والتوظيف والتدريب والتطوير المهني للأجيال القادمة، والترويج وحماية حقوق الانسان والجماعات المستضعفة.

- يجب أن تجتهد اليوروساي كمنظمة يحتذى بها، وباعتبارها جزءاً من الأنتوساي لتشكيل مجموعة دولية من الزملاء الشباب.

بعد انعقاد مؤتمر اليوروساي الأول للشباب و النجاح الكبير الذي حققه في مدينة روتردام في نوفمبر 2013، قام شبكة من الزملاء الشباب بأخذ خطواتهم الأولى. وعلى مؤتمر اليوروساي الثاني للشباب أن يستمر ببناء مجتمع اليوروساي المهني للشباب ووضع قاعدة ثابتة لنشاطات و توسعة نطاقات المجموعة المهنية الشابة. وبهذا، نحن سعداء بأن نعلن بأن مؤتمر اليوروساي الثالث للشباب سينعقد في استونيا في 2017 و بكلمات رئيس اليوروساي فإنه: في حال لو شارك جهازكم في اجتماع إسرائيل، فإنكم ستقتنعون بالمشاركة مرة أخرى، أما في حال عدم مشاركتكم في المرة الماضية، فإنني أنصحكم وبشدة حضور المؤتمر القادم.

الحلقة النقاشية لفريق مهمة اليوروساي المعني بالتدقيق وأخلاقيات المهنة (TFA&E) حول طرق وأدوات قياس أخلاقيات مهنة التدقيق

إستضافت محكمة الحسابات التركية (TCA) في الفترة من 26 إلى 27 نوفمبر 2015، الحلقة النقاشية لفريق مهمة اليوروساي (المنظمة الأوربية لأجهزة الرقابة العليا) المعني بالتدقيق وأخلاقيات المهنة. وقد عقدت الحلقة النقاشية في المرافق الاجتماعية والتدريبية لـ TCA في مدينة جولباسي التركية.

وقد شارك في هذه الحلقة ممثلين من الأفروساي للدول الناطقة باللغة الإنجليزية وألبانيا و بلغاريا وجمهورية التشيك ومولدوفيا وبولندا وأسبانيا و ممثلين عن الدعم المقدم لتحسين الحوكمة والإدارة SIGMA إلى جانب ممثلين من الإدارة العامة لتسجيل الأراضي والسجل العقاري، وممثلين عن مجلس رئاسة الوزراء المعنيين بأخلاقيات المهنة للموظفين العمومين و محكمة الحسابات التركية TCA.

قام المدققين في محكمة الحسابات التركية TCA بتقديم عروض تقديمية وذلك ضمن نطاق الحلقة النقاشية في 27 نوفمبر 2015. وتلي ذلك خطاب د. ريكاي أكيل –رئيس محكمة الحسابات التركية، وقام كل من السيد/جاسيك جيروسكي – الرئيس السابق لليوروساي ورئيس الجهاز البولندي إلى والسيد/تزيفين تزفيكوف – رئيس الجهاز البلغاري باطلاع مجموعة الفنيين العاملين بالجهاز التركي بالقرارات التي تم اتخاذها خلال الحلقة النقاشية لفريق مهمة التدقيق وأخلاقيات المهنة.

توقيع مذكرة تفاهم مع مبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI)

قام وفد محكمة الحسابات التركية (TCA)، والذي يترأسه رئيس TCA الـ أ. د. ريكاي أكيل، بإجراء زيارة دراسية لمبادرة الأنتوساي للتنمية (IDI) وذلك في الفترة من 12 إلى 14 أكتوبر 2015 في أوسولو، النرويج. وقد تركزت هذه الزيارة على النقاشات المتعلقة بتطوير التعاون بين الجهتين.

وفي نطاق هذه الزيارة قام الوفد بزيارة رئيس مجلس إدارة مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI والمدقق العام للنرويج السيد/ بير كرستيان فووس. وقد تم تحديد مجالات العمل المشتركة بين كل من TCA وIDI وتم التوقيع على مذكرة التفاهم لتطوير التعاون في تلك المجالات.

عقد اجتماع مجموعة عمل الأنتوساي في أنقره

عقد اجتماع مشترك بين المجموعات الفرعية رقم (1) و (2) لمجموعة عمل الأنتوساي لمكافحة الفساد وغسيل الأموال (WGFACML) والذي استضافته محكمة الحسابات التركية (TCA) في المرافق الاجتماعية والتدريبية لـ TCA في مدينة جولباسي التركية. عقد الاجتماع بمشاركة ممثلين من ألمانيا والنمسا وجمهورية التشيك والاكوادور وماليزيا وناميبيا وبولندا وروسيا وتركيا وذلك بتاريخ 28 يوليو 2015. وإستمر الاجتماع لمدة 3 أيام وأختتم بتاريخ 30 يوليو 2015.

مكتب تدقيق الدولة في فيتنام يضع دليل تفصيلي معني بالمسؤوليات الرائدة في مجتمع الأسوساي

عمل مكتب تدقيق جمهورية فيتنام (SAV) بعد إختياره لإستضافة الإجتماع الـ 14 للجمعية العمومية لمنظمة الأسوساي في 2018، وذلك خلال الاجتماع الـ 13 للجمعية العمومية لمنظمة الأسوساي الذي عقد في ماليزيا، على وضع خطة عمل خاصة بمباشرة كل من رئيس منظمة الأسوساي و أعضاء مجلس المديرين لأعمالهم للفترة 2015–2024. ووفقا لذلك تم تشكيل لجنة توجيهية لتولي مهام ومسؤوليات مكتب التدقيق في جمهورية فيتنام. وتتألف اللجنة التوجيهية من المدقق العام لـ (SAV) كرئيس لهذه اللجنة وأعضاء آخرون، بما في ذلك نواب المدقق العام ومدراء العموم للإدارات الاستشارية الحكومية.

وقد تقدمت اللجنة التوجيهية بالموافقة على برنامج العمل المعني بتطبيق خطة عمل الأسوساي وذلك في 4 سبتمبر 2015. بالإضافة إلى إعتمادها للمهام الأساسية والتي من المفترض إستكمالها مع نهاية عام 2016. وتتضمن هذه المهام: (i) إعداد الموارد البشرية لتطبيق خطة عمل منظمة الأسوساي، (ii) اعداد التقارير والتنسيق مع أمانة منظمة الأسوساي وذلك فيما يتعلق بالإعداد لإستضافة الإجتماع الـ 14 للجمعية العمومية لمنظمة الأسوساي، (iii) نشر وتعميم معلومات حول منظمة الأسوساي وخطة العمل وذلك في داخل وخارج إطار المنظمة، (iv) وضع مشروع معني بإستضافة الإجتماع الـ 14 للجمعية العمومية و(v) انشاء ومتابعة أداء الموقع الإلكتروني للإجتماع الـ 14 للجمعية العمومية.

وقد تم فعليا وضع جدول زمني مفصل لكل نشاط على حده، والذي يوضح دور (SAV) في ضمان الالتزام والكفاءة والفعالية، إلى جانب التطبيق الزمني للمهام المطلوبة لاستضافة إجتماع الجمعية العمومية.

الإلتقاء بالأشخاص المختصين بتعزيز عمليات وضع معايير الأنتوساي

بقلم: آنا شنيير – الأمانة العامة للجنة المعايير المهنية PSC

قدم تقرير لجنة المعايير المهنية PSC بعض التوصيات، والتي أشار احدها إلى تقييم عمليات وضع معايير منظمة الأنتوساي و المطالبة بإنشاء منتدى مشترك يعمل بشكل أساسي على بحث واقتراح كيفية تطوير وتحسين اطر عمل المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI) وذلك من خلال توضيح الاختلافات بين معايير التدقيق وغيرها من المعايير (المتطلبات)، والأدلة التوجيهية ووثائق أفضل الممارسات... إلخ. مع الأخذ بعين الاعتبار كل من أخلاقيات المهنية، والاستقلالية وتطوير القدرات. وستعمل المجموعة كذلك على تقديم التوجيهات المعنية بشكل ومتطلبات الجودة المعنية بكل فئة من فئات الوثائق المختلفة. وسيصبح المنتدى، على المدى البعيد، البوابة الوحيدة للوصول إلى المعايير والتوجيهات و أطر العمل، وذلك بهدف ضمان مستوى أعلى من الجودة والإلتزام بأطر عمل المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (ISSAI) مقارنة بالوقت الحالي.

من هم أعضاء هذا المنتدى؟

تم إختيار أعضاء المنتدى من خلال تعاون وثيق مع رؤساء كل من لجنة بناء القدرات (CBC) ولجنة تقاسم المعرفة (KSC)، وقد إستمرت عمليات الاختيار من شهر فبراير إلى شهر سبتمبر 2015. وقد تقدم 82 من الموظفين المهنين بالرد على الدعوة المقترحة للترشيح والتي تم إرسالها إلى كافة أعضاء منظمة الأنتوساي، ووفقاً للمقابلات الشخصية مع 20 من رؤساء PSC وCBC وKSC تم إختيار الأعضاء الـ 15 النهائيين للمنتدى ورئيسه.

وقد تم التركيز بشكل خاص من خلال عمليات الإختيار على أشخاص من ذوي الخبرات المهنية و التجارب السابقة في عمليات وضع المعايير وتطوير القدرات. وعلاوة على ذلك، وفي أثناء عمليات الإختيار لأعضاء المنتدى، ركز رؤساء PSC

المنتدى العام في بريتوريا، جنوب أفريقيا (فبراير 2016). الصف الأول:- بيري دافاس (جهاز الرقابة الأعلى في الولايات المتحدة الأمريكية). جانجا كابافاربو (جهاز الرقابة الأعلى في الهند). جوزفين موكمبا (الأفروساي - المنظمة الأفريقية للدولة الناطقة باللغة الإنجليزية AFROSAI-E). إلكساندرا بوبفيك (جهاز الرقابة الأعلى في السويد). شيلمادين بيتزر (جهاز الرقابة الأعلى في جنوب أفريقيا). الصف الأوسط:- غريغ شوليم (جهاز الرقابة الأعلى في نيوزيلندا). كريستوفر بليغفاد (جهاز الرقابة الأعلى في الدنمارك). جينيس قنفالدسين (جهاز الرقابة الأعلى في النرويج). إينار غورسين (مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI). نوفي بيلنكاهو (جهاز الرقابة الأعلى في أندونسيا). الصف الأخير:- خالد حميد (جهاز الرقابة الأعلى في الإمارات العربية المتحدة). سحر الدين محمود (جهاز الرقابة الأعلى في أندونسيا). ستيورات بار (جهاز الرقابة الأعلى في كندا). ريتشارد بيلين (جهاز الرقابة الأعلى في فرنسا). نيل آشر (محكمة المدققين الأوربية). الحسن بارو (غير موجود - جهاز الرقابة الأعلى في السنغال).

وCBC وKSC على أن يضم المنتدى أعضاء من ذوي الخبرات في مجال التدقيق المالية وتدقيق الأداء وتدقيق الإلتزام، إلى جانب ممثلين من مختلف أجهزة الرقابة العليا وعدد متساو إلى حد ما من الجنسين (ذكر/انثى) وضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الأقاليم.

التقدم المحرز حتى الآن!

حقق المنتدى حتى الآن تقدم ملحوظ وذلك تحت قيادة جانجا كابافاربو، وبعد تشكيل المنتدى في أكتوبر 2015 عقد إجتماعه الأول في مدينة نيويورك وواشنطن دي سي في الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر من نفس العام. واستضاف الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا اجتماع المنتدى الثاني في بريتوريا في شهر فبراير 2016. وعليه اتضحت ملامح اطر العمل الموضوعة للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI، ويعمل المنتدى على التخطيط لتقديم عرض خاص بإعادة تشكيل أطر عمل الـ IS-SAI من خلال التواصل مع منظمة الأنتوساي في وقت لاحق من هذا العام.

وقد إستمرت عمليات التواصل بين المنتدى ورؤساء الـ PSC وCBC وKSC، والتي بدورها أسفرت حتى الآن عن مدى سعادة كافة الأعضاء بالأعمال المنجزة من خلال المنتدى، ويرى الأعضاء أنه هناك إمكانيات كبيرة للمنتدى في الارتقاء بعمليات وضع معايير منظمة الأنتوساي في المرحلة القادمة. وسيطلب رؤساء PSC وCBC وKSC في مؤتمر الأنكوساي 2016 أن يقوم مجلس مديري منظمة الأنتوساي بالتصديق على أن المنتدى قد أصبح كهيئة ثابته ضمن منظمة الأنتوساي.

جانجا كابافاربو
(جهاز الرقابة الأعلى في الهند)

مستجدات مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI

تبقيك مستجدات مبادرة الأنتوساي للتنمية مطلعا على تطورات العمل وبرامج مبادرة الأنتوساي للتنمية. لمعرفة المزيد عن IDI ومواكبة كل التطورات بين إصدارات المجلة قم بزيارة الموقع الإلكتروني: www.idi.com.

لمعلومات عن المرحلة الثالثة من عمليات تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI (برنامج i3) قم بزيارة الموقع الالكتروني: http://www.idicommunity.org/3i.

عقد اجتماع مجلس مديري IDI في أوسلو

إجتمع أعضاء مجلس مديري الـ IDI في أوسلو بتاريخ 15 مارس 2016، ويعد الإجتماع الأول لـ IDI لهذا العام. وقد إعتمد المجلس التقرير السنوي للأداء والمساءلة لعام 2015 والذي بدوره قدم تفاصيل حول أداء مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI خلال العام 2015. وقد قامت المبادرة بتقديم 16 برنامج لتطوير القدرات في الأقاليم التابعة لمنظمة الأنتوساي وذلك باللغة الإنجليزية والعربية والفرنسية والأسبانية. وقد شارك 1106 مشارك من 145 جهازا أعلى للرقابة في هذه البرامج، وقد تمت الموافقة على التقرير السنوي والبيانات المالية لـ IDI لعام 2015. وقام المجلس أيضا بمناقشة عدد من المواضيع الأخرى، بما في ذلك سجل مخاطر الشركات لـ IDI وبرنامج العمل للمرحلة الثالثة لتعاون مجموعة مانحي الأنتوساي، واطر عمل مقاييس الأداء الخاصة بأجهزة الرقابة العليا لما بعد 2016، إلى جانب عمليات تطبيق توصيات تدقيق حوكمة مبادرة الـ IDI. وكجزء من عمليات متابعة تدقيق حوكمة الـ IDI، تمت مناقشة عمليات تشكيل ومراجعة القوانين الأساسية لمجلس IDI والقوانين المنقحة المتعلقة بالإجراءات التي يتبعها المجلس. وتم تعيين السيد/ فرانسين جيسك – نائب رئيس محكمة التدقيق الهولندية – كعضو جديد في مجلس الإدارة، ليحل محل العضو السابق السيد/ آرنو فيسر – رئيس محكمة التدقيق الهولندية وذلك حتى مارس 2017. وتم تمديد عضوية كل من السيد/ مايكل فيرجسون – المدقق العام لكندا، والسيدة/ ميلدريد تشيري – المدقق العام لزمبابوي لسنة آخرى تنتهي في ديسمبر 2016 حتى إعادة هيكلة المجلس وفقاً لمراجعة حوكمة الـ IDI.

قيادة اللجنة التوجيهية لمجموعة مانحي الأنتوساي تعقد مؤتمر عن بعد

عقدت قيادة اللجنة التوجيهية لمجموعة مانحي الأنتوساي مؤتمر عن بعد وذلك في 20 يناير 2016، وفيه تمت مراجعة مدى التقدم في وضع وثيق برنامج تعاون مانحي الأنتوساي إلى جانب تداول الاستراتيجية لعام 2016 والمعنية بأطر عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا SAI PMF. وقدعبرت القيادات ولجنة بناء القدرات CBC بصفتها مراقب عن دعمهم للطريقة التي تتضمن إنشاء SAI PMF داخل IDI. وسيتم لاحقاً مناقشة هذا واتخاذ قرار بشأنه في شهر مارس خلال إجتماع مجلس مديري الـ IDI.

مبادرة تطبيق ISSAI «برنامج 3i»

مراجعة 26 من الـ iCATs في منظمة الأولاسيف

تم خلال إجتماع لمراجعة أدوات تقييم الإلتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI iCATs والذي عقد في جمهورية الدومنيكان في الفترة من 7 إلى 11 ديسمبر 2016، مراجعة 26 أداة من 11 جهازا أعلى للرقابة من قبل خبراء إقليمين في المجال. وتعمل أجهزة الرقابة العليا المعنية على تعديل هذه الأدوات إلى جانب صياغة إستراتيجيات تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI.

تدقيق المشاريع الممولة من الخارج في قطاع الأمن الزراعي والغذائي

أ- اجتماع تصميمي لإجراء التدقيق المالي وتدقيق الالتزام

عقد هذا الإجتماع في زامبيا في الفترة من 30 نوفمبر وحتى 11 ديسمبر 2015. وقد أسفر الإجتماع عن وضع التوجيهات ووضع مناهج

تعليمية منظمة بغرض دعم أجهزة الرقابة العليا عند تطبيقها للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI وذلك وفقاً لعمليات التدقيق المالية وتدقيق الالتزام للبرامج الممولة خارجياً من خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD). وقد شارك في هذا الإجتماع 9 خبراء من أجهزة الرقابة العليا في سيراليون وزامبيا وتانزانيا وراوندا وناميبيا ومالاوي والمنظمة الافريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الإنجليزية AFROSAI-E ومبادرة الأنتوساي للتنمية IDI، بالإضافة إلى مراقب من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

ب- ورشة عمل لتخطيط التدريب والتدقيق لـ 7 فرق من أجهزة الرقابة العليا

تم تدريب 7 فرق مشكلة من 21 مشارك على إجراء عمليات تدقيق مالية وتدقيق الالتزام للمشاريع الممولة خارجياً وذلك وفقاً للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI. وفي أثناء قيام الجهاز الأعلى للرقابة في سيراليون ومالاوي وزامبيا على وضع خطط تدقيقية معنية بالتدقيق المالي وتدقيق الإلتزام، ستقوم الفرق الأخرى لأجهزة الرقابة العليا بوضع خطط للفترة ما بعد شهر يونيو 2016 وذلك وفقاً للدورة التدقيقية لديهم.

دعم أقاليم وشبكات مجتمعات الأنتوساي

أ- الاجتماع المشترك لـ IDI والأسوساي مع إدارة الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة الرئيسين.

أجتمع رؤساء أجهزة الرقابة العليا والإدارات العليا لـ 18 جهازا أعلى للرقابة من منظمة الأسوساي في جاكرتا، أندونسيا وذلك في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 2015 وذلك لمناقشة محفظة مشاريع الـ IDI المتعلقة بـ 8 مشاريع، بالإضافة إلى تجارب وخبرات أجهزة الرقابة العليا والمبادرات والتحديات وتحديد أولويات أجهزة الرقابة العليا. وعملت مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI كذلك على تنظيم جلسة حول أطر عمل الكفاءة لمنظمة الأنتوساي بغرض إطلاع أجهزة الرقابة العليا المشاركة على مدى التقدم المحرز في العمل، إلى جانب بحث شهادة الأنتوساي لمراجعي الحسابات. وقد شارك في المناقشات ممثلين من الأمانة العامة للأسوساي ومدير تدريب الأسوساي.

المشاركون في ورشة عمل تخطيط التدقيق في تنزانيا

ب- الاجتماع المشترك لـ IDI والأرابوساي مع إدارات أجهزة الرقابة العليا وأصحاب المصلحة الرئيسين.

عقد إجتماع منظمة الأرابوساي في دولة الكويت في الفترة من 8 إلى 9 فبراير 2016. وقد إجتمع الرؤساء والإدارات العليا لـ 15 جهازا أعلى للرقابة لمناقشة محفظة مشاريع الـ IDI المتعلقة بـ 8 برامج، بالإضافة إلى تجارب وخبرات أجهزة الرقابة العليا والمبادرات والتحديات وتحديد أولويات أجهزة الرقابة العليا. كما نظمت مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI جلسة حول أطر عمل الكفاءة لمنظمة الأنتوساي بغرض مشاركة الأجهزة في تقدم أعمال وأساليب التفكير حول شهادة الأنتوساي لمراجعي الحسابات. وقد حضر الاجتماع ممثلين عن البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP والأمانة العامة للأرابوساي. وعملت كافة أجهزة الرقابة العليا على إختيار البرامج ذات الأولوية بالإضافة إلى الموافقة على بيان الإلتزامات بغرض إعتماده للبرامج التي سيتم المشاركة فيها.

برامج الدعم الثنائية من قبل الـ IDI المقدمة لأجهزة الرقابة العليا

الدعم الثنائي لجهاز الرقابة الأعلى في الصومال: عقد ورشة عمل مراجعة الـ iCATs

تمت مراجعة مسودة أدوات تقييم الإلتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا (iCATs) المعدة من قبل فرق جهاز الرقابة الأعلى الصومالي في الفترة من 1 إلى 5 فبراير 2016 في أديس أبابا، أثيوبيا. حيث عمل فريق من الخبراء من أجهزة الرقابة العليا في ناميبيا وأوغندا ومبادرة الأنتوساي للتنمية IDI على مراجعة أدوات تقييم الالتزام بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI iCATs المعنية بتدقيق الإلتزام والتدقيق المالي. بالإضافة إلى عقد مناقشات حول وضع مصفوفة تصميم الدراسة لعملية تدقيق الأداء للمرة الأولى من قبل جهاز الرقابة الأعلى في الصومال.

فريق أطر عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا SAI PMF الخاص بتقييم الجهاز، جزر الكوك

إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى SAI PMF

النسخة 3.1 من إطار عمل قياس أداء جهاز الرقابة الأعلى التي تم اختبارها في جزر الكوك وسيراليون

تمت تجربة النسخة 3.1 من اطر عمل قياس أداء أجهزة الرقابة العليا SAI PMF في مكتب التدقيق في جزر الكوك، ومكتب الخدمات التدقيقية في سيراليون، وتعتبر التقاييم تقاييم مكررة. ويتألف فريق التقييم من أعضاء من الأمانة العامة لمجموعة مانحي الأنتوساي، وأعضاء من منظمة الباساي وأعضاء من جهاز الرقابة الأعلى في سيراليون.

تواصل أصحاب المنفعة من خلال المشاركة في إجتماعات الـ IDI

تواصلت مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI مع أصحاب المنفعة من خلال المشاركة في العديد من الإجتماعات المنظمة من قبلهم.

وقد حضر أعضاء الـ IDI الإجتماع الـ 50 لمجلس مديري الأسوساي وذلك في تشانج ماي، تايلند في الفترة من 15 إلى 16 فبراير 2016. وقد تم خلال الإجتماع عرض عمليات التعاون المشتركة بين منظمة الأسوساي والـ IDI خلال العام 2015، إلى جانب الخطط المعدة لـ 2016–2018. وقد شارك أعضاء الـ IDI على هامش هذا الإجتماع في إجتماع لجنة تطوير القدرات لمنظمة الأسوساي. وعقد كذلك إجتماع ثلاثي الأطراف بين مبادرة الأنتوساي للتنمية وأمانة الأسوساي / جهاز الرقابة الأعلى في كوريا ومدير التدريب في منظمة الأسوساي / جهاز الرقابة الأعلى في اليابان وتناول الاجتماع تسهيل دعم عمليات تطوير القدرات في إقليم الأسوساي من قبل مبادرة الأنتوساي للتنمية. وإجتمعت مبادرة الأنتوساي للتنمية مع فريق مهمة الأسوساي المعني بالتخطيط الإستراتيجي وذلك بغرض مناقشة عمليات تطبيق خطط منظمة الأسوساي الإستراتيجية الجديدة وضع مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالخطة الاستراتيجية.

ومن ضمن الإحتفال بالذكري المئوية لجهاز الرقابة الأعلى في تايلند وذلك في المؤتمر الدولي لأنظمة النزاهة الوطنية من 18 إلى 19 فبراير، شارك أعضاء مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI في عمليات المناقشة إلى جانب العديد من المنظمات الأخرى.

ومن جانب آخر حضر أعضاء مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI اجتماع اللجنة الفرعية لمنظمة الأنتوساي المعنية بالتدقيق المالي في أبو ظبي في الفترة من 24 إلى 25 فبراير 2016. وقام أعضاء الـ IDI بتقديم عرض للمبادرات الحالية، والمرحلة الثانية من برنامج 3i وتحديث العمليات المالية والتركيز على عمليات التدقيق التعاونية ودعم جهاز الرقابة الأعلى بغرض تطبيق المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAIs.

للتواصل مع مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI

لمناقشة أي موضوع مطروح في هذه الطبعة من مستجدات مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI، الرجاء التواصل على:

هاتف: 4721540810+

البريد الإلكتروني : idi@idi.no.

مستجدات تعاون مانحي الأنتوساي

وثيقة الموافقة على المرحلة الثالثة من برنامج تعاون مانحي الأنتوساي

تقدمت اللجنة التوجيهية (SC) لبرنامج مانحي الأنتوساي، في شهر فبراير بالموافقة على وثيقة المرحلة الثالثة المعنية بالتعاون. وهذه الوثيقة قد تم وضعها من قبل مجموعة العمل التي تم تشكيلها في الاجتماع الثامن للجنة التوجيهية والذي قد ضم كل من المفوضية الأوربية وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية التابعة للاتحاد السويسري SECO ومبادرة الأنتوساي للتنمية IDI والأمانة العامة لمانحي الأنتوساي.

ووفقاً لما حققته عمليات التعاون حتى تاريخه من نتائج عمليات التقييم الخارجية والنقاشات المبرمة في الاجتماع الـ 8 للجنة التوجيهية، ستقدم وثيقة البرنامج النطاق المخطط له والتوجهات الاستراتيجية للتعاون خلال 2016–2018. وقد توصلت العديد فرق العمل التي تم تشكيلها في الاجتماع الثامن للجنة التوجيهية إلى نتائج سيتم ادراجها من ضمن وثيقة البرنامج المحدثة وذلك بغرض بحثها من قبل اللجنة التوجيهية SC في اجتماعها السنوي لعام 2016.

ويهدف برنامج التعاون إلى تحسين الجهود المشتركة لكل من منظمة الأنتوساي والزملاء المانحين والتي بدورها تعمل على تعزيز قدرات أجهزة الرقابة العليا SAIs في الدول النامية. ومن المقرر أن يتم تحقيق هذه الأهداف في المرحلة الثالثة من خلال النتائج الأساسية تالية الذكر:

1- تعزيز الدعم المالي والمعني بتطوير قدرات أجهزة الرقابة العليا SAIs في الدول النامية.
2- تعزيز جودة المعرفة حول أداء ومبادرات تنمية أجهزة الرقابة العليا SAI.
3- تعزيز أدوات وطرق تنمية القدرات.
4- زيادة الوعي بعمليات التعاون واحتياجات أجهزة الرقابة العليا في الدول النامية.
5- تعزيز عمليات التنسيق والتعاون بين مجموعة المانحين ومنظمة الأنتوساي بشأن تطوير قدرات أجهزة الرقابة العليا.

تعمل وثيقة البرنامج على تقديم عدد من المخرجات والتي يتضمن كل منها العديد من الأنشطة، وسيتم التطرق لهذه الأنشطة وبالتفصيل باعتبارها جزء من الخطة السنوية للبرنامج. تتوفر الوثيقة الكاملة للبرنامج على الرابط: http://www.idi.no.

الدعم لأجهزة الرقابة العليا SAIs في ازدياد

تسعى عمليات التعاون بين منظمة الأنتوساي ومجموعة المانحين إلى تطوير أداء أجهزة الرقابة العليا SAIs وذلك من خلال توسيع نطاق الدعم المقدم لأجهزة الرقابة العليا وزيادة فعاليته. ووفقاً لعمليات تحليل المشاريع المسجلة في قاعدة بيانات تطوير قدرات أجهزة الرقابة العليا (http://www.saidevelopment.org) فقد تبين أنه في السنوات الثلاث الماضية بأن معدل متوسط الدعم المالي السنوي المقدم لصالح أجهزة الرقابة العليا للبلدان المؤهلة للمساعدات الإنمائية الرسمية ODA قد ازداد من 62 مليون دولار أمريكي في عام 2014 ليبلغ 68 مليون دولار أمريكي في عام 2015. في حين انه هنالك شك متعلق بهذه الأرقام، إلا أنها تعتبر مؤشر قوي جداً لإزدياد الدعم المقدم لأجهزة الرقابة العليا على مستوى العالم.

وبغرض زيادة إكتمال ودقة المعلومات المتاحة على قاعدة البيانات، عملت سكرتارية مجموعة مانحي الأنتوساي على تحديث المعلومات، بما في ذلك عمليات التحقق المتبادلة من خلال الإستعانة بالاستبيان السنوي لعام 2014 وقاعدة بيانات مجموعة المانحين. وانه لمن الضروري وبغرض التأكد من دقة المعلومات، أن يعمل المستخدمون على مواصلة التحقق من أن الأرقام الخاصة بالدعم المالي المقدم لأجهزة الرقابة العليا SAIs من قبل مؤسساتهم قد تم تسجيلها بدقة في قاعدة البيانات.

مهام جديدة لقاعدة البيانات

تمت إضافة مهام جديدة لقاعدة البيانات بحيث تمكن المستخدمين من تسجيل وتعديل المعلومات بأكبر قدر ممكن من الدقة، على سبيل المثال:

- تم إضافة خيارات وصفيه أكثر لتسجيل حالة المشروع.
- يمكن الآن إختيار العديد من المستفيدين لإقليم واحد او مشروع عالمي كما هو مبين في الصورة أدناه.
- يتم عرض تفاصيل حول المبادرات العالمية والإقليمية التي تشارك بها أجهزة الرقابة العليا.

الآن بالإمكان إختيار المستفيدين للبرامج الإقليمية والدولية عند التسجيل، بالإضافة إلى تفاصيل حول المبادرات الإقليمية والعالمية التي تشارك بها أجهزة الرقابة العليا SAIs التي يتم عرضها.

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

الآن على وسائط التواصل الاجتماعي:

يمكنكم الآن متابعتنا على

تويتر Twitter : @INTOSAIJournal

أو إبداء إعجابكم على فيس بوك

Face Book

www.facebook.com/INTOSAIJournal

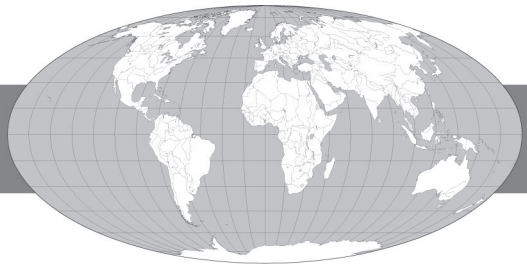

جدول أعمال الأنتوساي 2016

يونيو

13 – 14 الاجتماع الـ 14 لمجلس مديري اليوروساي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لوكسمبورغ.

يوليو

4 – 6 WGPD اجتماع فريق العمل المعني بالدين العام في نانجينغ، الصين.
20 اجتماع اللجنة الإدارية والمالية FAC لفريق عمل الانتوساي المعني بإصدار شهادات المدققين واشنطن – الولايات المتحدة الأميركية.
22-21 الاجتماع الـ 2 لفريق مهام الانتوساي المعني بالأنظمة الأساسية.
SCEI اجتماع اللجنة الإشرافية الدائمة للانتوساي المعنية بالقضايا المستجدة .
FAC الاجتماع الـ 13 للجنة الإدارية والمالية في واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية.

أغسطس

2 – 5 مؤتمر الباساي الـ 19 في بوهنباي، ميكرونيزيا.
24 – 26 WGEI الاجتماع الـ 3 لمجموعة العمل المعنية بالتدقيق على الصناعات الاستخراجية في مومباسا، كينيا.
29 – 31 WGVBS الاجتمع الـ 9 لمجموعة العمل المعنية بقيمة ومنافع اجهزة الرقابة العليا في آروشا، تنزانيا.

سبتمبر

7 – 9 KSC الاجتماع الـ 7 للجنة التوجيهية التابعة للجنة تقاسم المعرفة والخدمات المعرفية في مدينة مكسيكو، المكسيك.

أكتوبر

3 – 5 CBC اجتماع اللجنة التوجيهية التابعة للجنة بناء القدرات في مدينة كيب تاون، جنوب افريقيا.
6-5 IDSC اجتماع اللجنة التوجيهية التابعة لتعاون مانحي الانتوساي في مدينة كيب تاون، جنوب افريقيا.
21-17 الاجتماع الـ 26 للجمعية العمومية للأولاسيف في بونتا كانا، جمهورية الدومينكان.
27-24 WGEA الاجتماع الـ 17 لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بالتدقيق البيئي في جاكرتا، اندونيسيا–مدينة مكسيكو، المكسيك.

ديسمبر

7 الاجتماع الـ 68 لمجلس مديري الأنتوساي، في ابو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.
11-8 مؤتمر الانكوساي الـ 22 في ابو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.
11 الاجتماع الـ 69 لمجلس مديري الأنتوساي، في ابو ظبي – الإمارات العربية المتحدة.

ملاحظات المحرر: تنشر هذه الرزنامة كدعم لاستراتيجية الأنتوساي الخاصة بالتواصل و أيضا كمساعدة لأعضاء الأنتوساي في تخطيط وتنسيق جداول اعمالهم . و تشتمل هذه المجلة على أحداث الأنتوساي على نطاق واسع و كذلك الأحداث على المستوى الإقليمي من مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية و اجتماعات مجالس المديرين . و بسبب ضيق المساحة المحددة للنشر تعذر ادراج العديد من الدورات التدريبية و الاجتماعات الأخرى المطروحة من قبل الأقاليم . للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.